



بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي



التعاون
الألماني

DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT



Global
Entrepreneurship
Monitor

التقرير الوطني

للمملكة الأردنية الهاشمية
2024/2025



وزارة الاقتصاد
الرقمي والريادة



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



From Vision to Achievement
20 Years of Success



تنفيذ
giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



المؤلفون



الدكتور أحمد الشاورة
الجامعة الألمانية الأردنية

ريادة الأعمال في الأردن تمثل أكثر من مجرد نشاط اقتصادي، إنها دليل على مرونة وإبداع شعبنا. يسّط هذا التقرير الضوء على أصحاب الرؤى الذين يحولون التحديات إلى فرص ويساهمون في بناء مستقبل ديناميكي وشامل للأردن.



الدكتور أحمد المهدي
الجامعة الألمانية الأردنية



الدكتورة ميساء العموري
الجامعة الألمانية الأردنية



الدكتور علاء خليفة
الجامعة الألمانية الأردنية



الدكتور غسان أوميت
منتدى الاستراتيجيات الأردني

إخلاء مسؤولية: على الرغم من أن هذا العمل يعتمد على بيانات جمعها ائتلاف تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، فإن مسؤولية تحليل هذه البيانات وتفسيرها تقع بالكامل على عاتق المؤلفين وحدهم.

للاستشهاد بهذا التقرير: Alshwawra, A., Ammouri, M., Almuhtady, A., Khalifeh, A., and Omet, G. (2025). Global Entrepreneurship Monitor: Jordan National Report 2024/2025. Global Entrepreneurship Monitor. www.gemconsortium.org/report

قائمة المحتويات

1	المؤلفون
4	قائمة الاختصارات
5	قائمة الأشكال
7	قائمة الجداول
8	شكر وتقدير
9	كلمة ترحيبية
11	كلمة ترحيبية
12	كلمة ترحيبية
13	كلمة ترحيبية
14	الملخص التنفيذي
17	الفصل الأول: المقدمة
18	1.1 ريادة الأعمال: الإطار المفاهيمي
19	1.2 إطار عمل المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)
21	1.3 ريادة الأعمال في الأردن: السياق الاجتماعي والاقتصادي
23	الفصل الثاني: مراحل ريادة الأعمال
24	2.1 مراحل ريادة الأعمال
25	2.2 الدافع والحافز
27	2.3 استدامة ريادة الأعمال
28	2.4 المستوى التعليمي
30	2.5 الدخل
31	2.6 توصيات السياسات

33	الفصل الثالث: التحليل الديموغرافي
34	3.1 النوع الاجتماعي
35	3.2 العمر
38	3.3 حالة العمل
39	3.4 السياسات الموصى بها
41	الفصل الرابع: الاتجاهات والتصورات
42	4.1 العقلية الريادية: الفرص والتحديات والإعلام
43	4.2 مهارات قيادة الأعمال، والقرارات الاستراتيجية، واستغلال الفرص، والخوف من الفشل
44	4.3 النوع الاجتماعي وريادة الأعمال: استكشاف الخوف والفرص وجاهزية المهارات
47	4.4 السياسات الموصى بها
49	الفصل الخامس: خصائص التأثير
50	5.1 توقعات النمو
51	5.2 نطاق السوق
52	5.3 الابتكار
53	5.4 مشهد القطاعات الصناعية الناشئة
55	5.5 السياسات الموصى بها
57	الفصل السادس: جودة النظام البيئي لريادة الأعمال في الأردن: استبيان الخبراء الوطنيين
58	6.1 شروط إطار ريادة الأعمال
59	6.2 نقل البحث والتطوير
60	6.3 تعليم ريادة الأعمال
61	6.4 تمويل ريادة الأعمال
62	6.5 أهداف التنمية المستدامة
64	6.6 ريادة الأعمال النسائية
65	6.7 الذكاء الاصطناعي
67	6.8 مؤشر سياق ريادة الأعمال الوطني
68	6.9 توصيات الخبراء بشأن السياسات
72	الفصل السابع: الاستنتاجات

قائمة الاختصارات

- استبيان السكان البالغين (APS)
- الذكاء الاصطناعي (AI)
- الشركات حديثة التأسيس (BB)
- الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)
- شروط إطار ريادة الأعمال (EFC)
- ملكية الأعمال القائمة/أصحاب الأعمال التجارية القائمة (EBO/EB)
- الاتحاد الأوروبي (EU)
- الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)
- المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- منتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE)
- مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI)
- استبيان الخبراء الوطنيين (NES)
- نقل البحث والتطوير (R&D Transfer)
- الشركات الناشئة (SU)
- إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)
- الطرح العام الأولي (IPO)
- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs)

قائمة الأشكال

- الشكل 1-1: عملية زيادة الأعمال ومؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM). المصدر: تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2024-2025
- الشكل 1-2: الدافع لبدء عمل تجاري (%) لمرحلة ريادة الأعمال المختلفة (الشركات الناشئة (SU) والشركات حديثة التأسيس (BB) وملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO))
- الشكل 2-2: مقارنة إقليمية توضح الدافع لبدء الأعمال التجارية ضمن إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) (مقارنةً بدول فئة ج)
- الشكل 2-3: مقارنة إقليمية توضح الدافع لبدء الأعمال التجارية ضمن إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) (مقارنةً بدول الفئتين أ وب)
- الشكل 2-4: النسبة المئوية التي توضح أهم أسباب إنهاء المشاريع في الأردن
- الشكل 2-5: النسبة المئوية المشاركين الحاصلين على مؤهلات تعليمية معينة المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)
- الشكل 2-6: النسبة المئوية للمشاركين الحاصلين على مؤهلات تعليمية معينة / المشاركين في ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)
- الشكل 2-7: نسبة المشاركين داخل منطقة التعليم من إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي على الأقل
- الشكل 2-8: مقارنة إقليمية (دول الفئتين ب وج) لنسبة المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) / ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) وفقاً لدخل أسرهم
- الشكل 1-3: تطور مشاركة الذكور والإناث في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) على مر السنين في الأردن
- الشكل 2-3: نسبة إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وملكية الشركات القائمة (EBO) حسب النوع الاجتماعي في الأردن مقارنة بالدول الإقليمية الأخرى
- الشكل 3-3: نسبة المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في كل فئة عمرية (18-64)
- الشكل 3-4: نسبة المنخرطين في ملكية الأعمال القائمة (EBO) في كل فئة عمرية (18-64)
- الشكل 3-5: نسبة المشاركين على الاستبيان في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في كل فئة عمرية (18-64)
- الشكل 3-6: نسبة ملكية الأعمال القائمة (EBO) في كل فئة عمرية (18-64)

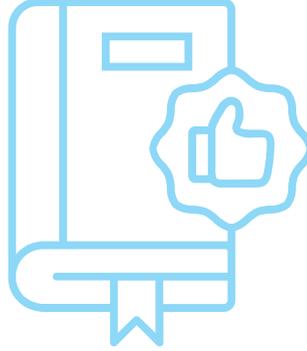
- 39 الشكل 3-7: نسبة المشاركين فيأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وفقاً لحالتهم العملية
- 43 الشكل 4-1: نتائج استبيان السكان البالغين (APS) ذات الصلة بالعقليات الريادية: الفرص والتحديات وتأثير الإعلام
- 44 الشكل 4-2: نتائج استبيان السكان البالغين (APS) المتعلقة بمهارات ريادة الأعمال، والقرارات الاستراتيجية، واستغلال الفرص، والخوف من الفشل. بعض البيانات غير متوفرة بالنسبة لمصر
- 45 الشكل 4-3: استجابات الذكور / الإناث حول الخوف من الفشل كعائق أمام بدء مشروع تجاري
- 46 الشكل 4-4 : استجابات الذكور / الإناث حول ما إذا كانت هناك ظروف جيدة لبدء مشروع تجاري خلال الأشهر الستة القادمة في المنطقة التي يعيشون فيها
- 47 الشكل 4-5: استجابات الذكور / الإناث حول ما إذا كانوا يمتلكون المعرفة / المهارات المطلوبة لبدء مشروع تجاري
- 50 الشكل 5-1: نسبة المشاركين فيأجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) أعمال تجارية قائمة (EB) الذين لديهم توقعات وظيفية عالية (10 وظائف أو أكثر وأكثر من 50% في 5 سنوات)
- 51 الشكل 5-2:التوجه الدولي لإيراداتأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)
- 52 الشكل 5-3: إيرادات التصدير داخل شركاتأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)
- 52 الشكل 5-4: النطاق الوطني لأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) للسوق والنطاق الوطني على الأقل للمنتج الجديد أو العملية الجديدة (%)
- 53 الشكل 5-5: النطاق الدولي لسوقأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) والنطاق الدولي على الأقل للمنتج الجديد أو العملية الجديدة (%)
- 54 الشكل 5-6: نسبة المشاركين بأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) والذين يعملون في قطاع معين
- 54 الشكل 5-7: نسبة المشاركين من أصحاب الأعمال التجارية القائمة (EBO) والذين يعملون في قطاع معين
- 58 الشكل 6-1: تقييم الخبراء لشروط إطار ريادة الأعمال في الأردن والدول العالمية والعربية في عام 2024
- 59 الشكل 6-2: تقييم الخبراء لشروط إطار ريادة الأعمال في الأردن في عامي 2023 و2024
- 67 الشكل 6-3: مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI) والتصنيف العالمي للأردن ودول مختارة
- 69 الشكل 6-4: سحابة كلمات للأنشطة المعززة لريادة الأعمال في الأردن
- 69 الشكل 6-5: سحابة كلمات توضح مقترحات لتحسين بيئة ريادة الأعمال

قائمة الجداول

60	الجدول 6-1: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار نقل البحث والتطوير
61	الجدول 6-2: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار تعليم ريادة الأعمال
62	الجدول 6-3: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار تمويل ريادة الأعمال
62	الجدول 6-4: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار الحصول على تمويل
63	الجدول 6-5: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار أهداف التنمية المستدامة
65	الجدول 6-6: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار سهولة الحصول على التمويل
66	الجدول 6-7: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار عمل الذكاء الاصطناعي



شكر وتقدير



يتقدم المؤلفون بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير:

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE): فرح المور وفرح الكفراوي ونور زين العابدين ومنتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF): أماني كنعان وطارق الطراونة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ): إسماعيل شاهين ورؤى الجعفري والجامعة الألمانية الأردنية (GJU): المهندس مراد حيمور والمهندس محمد عياش ولمس فاضل التي قامت بترجمة هذا التقرير إلى اللغة العربية.

نقدم جزيل الشكر لفريق شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية (NAMA) على تنفيذ استبيان السكان البالغين، وللدكتورة أولريكه جيليش من المرصد العالمي لريادة الأعمال/ تايلند (GEM Thailand) على مشاركتها خبرتها. كما نتقدم بالشكر الجزيل لفريق خبراء بيانات تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) على جهودهم في توحيد البيانات. وأخيراً، نتوجه بالشكر لجميع المشاركين والخبراء الذين شاركوا آرائهم في المقابلات.

كلمة ترحيبية

معالي المهندس
سامي عيسى سميرات
وزير الاقتصاد الرقمي والريادة

في إطار الجهود المتواصلة لدعم منظومة ريادة الأعمال في المملكة، تُقدّم وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بالتعاون مع الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)، ومنتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية للأعوام 2024/2025. يُعد هذا التقرير مرجعاً أساسياً يعكس السمات الرئيسة لبيئة ريادة الأعمال في الأردن، ويُسلّط الضوء على الوضع الراهن لريادة الأعمال، كما يُساهم في تطوير السياسات وتعزيز منظومة داعمة للابتكار والنمو. ويتماشى هذا التقرير مع السياسة الوطنية لريادة الأعمال (2021-2027) التي تهدف إلى بناء القدرات وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المملكة.

يجسد هذا التقرير التزام الأردن بتعزيز بيئة ريادة داعمة للابتكار والنمو، ويهدف إلى تقديم رؤية شاملة لواقع ريادة الأعمال في المملكة، وذلك من خلال تحليل الاتجاهات السائدة، وتقييم التحديات والفرص، واستعراض الجهود المبذولة لتطوير بيئة ريادة محفزة. كما يسعى إلى تزويد صانعي السياسات والجهات المعنية بالبيانات والتوصيات اللازمة لدعم تطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى تمكين رواد الأعمال وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

يأتي هذا التقرير في وقت يشهد فيه الأردن تقدماً ملحوظاً في مؤشرات ريادة الأعمال، حيث ارتفع معدل إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة (TEA) إلى 21.1%، مما يعكس النمو في الشركات الناشئة وتحسين آليات التمويل. كما حقق الأردن تقدماً ملحوظاً في زيادة مشاركة الإناث في ريادة الأعمال في المراحل المبكرة، حيث ارتفعت النسبة من 11% إلى 20%، مما يدل على نجاح الجهود الوطنية والحكومية لتمكين المرأة اقتصادياً. وأيضاً تشير البيانات إلى تزايد مشاركة الشباب في ريادة الأعمال، إذ يشكّل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً نحو 60% من رواد الأعمال الجدد.

أظهر استبيان الخبراء الوطنيين (NES) تحسناً ملحوظاً في معظم شروط ريادة الأعمال هذا العام، لا سيما في السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والبيروقراطية، بالإضافة إلى سهولة ديناميكيات دخول السوق. يعكس هذا التقدم الجهود المستمرة لتحسين بيئة الأعمال وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لريادة الأعمال والابتكار.

يُحرز الأردن تقدماً في مؤشر سياق ريادة الأعمال الوطني (NECI) حيث تحسن ترتيب الأردن من المركز العشرين عالمياً إلى المركز الثامن عشر، مع زيادة درجته من 4.7 إلى 5. ويعكس هذا التحسن المستمر في بيئة ريادة الأعمال في المملكة، مُعززاً مكانتها كمركز إقليمي للابتكار والتكنولوجيا. وتواصل الوزارة - بالتعاون مع شركائها - تنفيذ السياسة الوطنية لريادة الأعمال لضمان بيئة داعمة تعمل على تمكين رواد الأعمال وتعزيز اقتصاد قائم على الابتكار والتنافسية.

ندعو المستثمرين ورواد الأعمال من داخل الأردن وخارجه للمشاركة في هذه الرحلة الواعدة. ونؤكد التزامنا بمواصلة الجهود لتمكين رواد الأعمال وتعزيز ازدهار الاقتصاد الوطني، والمساهمة في بناء اقتصاد قائم على الابتكار والتنافسية، ودفع عجلة النمو والازدهار في المملكة.

وفي الختام، نتقدم بالشكر الجزيل لجميع الجهات والمؤسسات والأفراد الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير، ونتطلع إلى أن يكون مرجعاً موثوقاً لدعم صانعي السياسات ورواد الأعمال في رحلتهم نحو النمو والنجاح.

كلمة ترحيبية

الأستاذ الدكتور علاء الدين الحولي

رئيس الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)

بكل فخر واعتزاز، أقدم لكم التقرير الوطني للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) في الأردن لعام 2024/2025، وهو مساهمة قيّمة في فهم المشهد الريادي في بلدنا. ويعود الفضل في إنجاز هذا التقرير إلى الجهود المشتركة لكل من الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE)، ومنتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF). لم يكن لهذا التقرير أن يرى النور لولا الدعم السخي المُقدّم من الاتحاد الأوروبي (EU)، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)

في ظل ما يواجهنا من تحديات عالمية ومحلية مُلحة، يغدو تسليح شبابنا بالأدوات والفرص والبيئة والعقلية اللازمة للابتكار أمراً بالغ الأهمية. ولا يقتصر تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) على كونه انعكاس للوضع الراهن لريادة الأعمال في الأردن، بل يتعدى ذلك ليصبح مصدراً مهماً للأكاديميين وصانعي السياسات ورواد الأعمال، يستنبطون به في سعيهم نحو سياسات وبرامج واعية.

نحن، في الجامعة الألمانية الأردنية، نلتزم بنموذج تعليمي تطبيقي عملي يركّز على الابتكار المُستمر. تقريرنا هذا هو التقرير الثاني من سلسلة تقارير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الذي يشارك فيه باحثو الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)، مما يُثبت التزامنا بمواءمة برامجنا وخططنا الأكاديمية مع السياسة الوطنية لريادة الأعمال التي تُديرها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE). يُقدّم التقرير معايير إقليمية للوصول إلى مقارنة أفضل لمنظومة ريادة الأعمال، ويُسلط الضوء على الديناميكيات الفريدة لمنظومتنا لريادة الأعمال من خلال تحليل مُعمّق لنقاط قوتها وتحدياتها وإمكاناتها.

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى جميع الباحثين والشركاء الذين تكاتفوا في العمل لإنجاز هذا التقرير المهم والشامل. كما نأمل أن تلهم نتائج هذا البحث الحوار الوطني، وتُعزز التزامنا بتمكين رواد الأعمال في الأردن من أجل تنمية وطنية شاملة ومستدامة. أحث جميع الطلبة والباحثين وصانعي السياسات ومُمكني ريادة الأعمال الطموحين على تقديم ملاحظاتهم على هذا التقرير الوطني المهم.

كلمة ترحيبية

معالي السيدة نسرین بركات

المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)

تُعَدُّ زيادة الأعمال ركيزةً أساسيةً لأي اقتصاد مزدهر، فهي تُحفِّز الابتكار، وتوفِّر فرص العمل، وتُحقِّق النموّ المُستدام. في منتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)، نعي تماثلاً الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص، والحاجة إلى تعزيز منظومة زيادة الأعمال في المملكة بشكلٍ مُستمرّ. وبصفتنا شريكاً رئيسياً في التقرير الوطني لمرصد زيادة الأعمال العالميّ (GEM) الأردن 2024/2025، نفخرُ كثيراً بمساهمتنا في هذا البحث الحيويّ، الذي يُقدِّم رؤىً قيّمةً حول الوضع الراهن لزيادة الأعمال في الأردن.

يُبرز تقرير هذا العام تقدماً ملحوظاً في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) التي نمت بنسبة 34%، مما يدل على تزايد رغبة الأردنيين في بدء الأعمال التجارية. إلا أن استدامة الأعمال لا تزال تُشكِّل مصدر قلق كبير. ويُشير انخفاض مُلكية الأعمال القائمة (EBO) من 7% في عام 2023 إلى 5% في عام 2024 إلى ضرورة تعزيز آليات الدعم لتساعد الشركات الناشئة في التحول إلى شركات مستدامة وذات تأثير طويل الأمد. وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى السوق والكفاءة التنظيمية وشمول الجنسين يتطلب تدخلات مستهدفة لإطلاق العنان للإمكانيات الكاملة لرواد الأعمال الأردنيين.

على الرغم من هذه التحديات، هناك زخم إيجابي مدفوع بالمبادرات الحكومية وتحسين فرص الحصول على التمويل والتقدم في تعليم زيادة الأعمال. ويتمثل التحدي المقبل في البناء على هذه المكاسب، وضمان عدم الاقتصار على تشجيع زيادة الأعمال فقط، بل استدامتها وتوسيع نطاقها أيضاً.

في منتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)، نواصل التزامنا بالاستفادة من الرؤى المُستندة إلى بيانات المرصد العالمي لزيادة الأعمال (GEM) للدعوة إلى سياسات تُعزز بيئة زيادة أعمال مرنة وتنافسية وملتصقة عالمياً. نُعرب عن خالص تقديركمنا لالتفاف المرصد العالمي لزيادة الأعمال (GEM)، والفريق الوطني الأردني، وجميع الجهات المعنية التي عملت بلا كلل على هذا التقرير وستكون النتائج بلا شك بمثابة مخطط لبناء مستقبل أكثر شمولاً ومتانةً وغنىً بالفرص أمام رواد الأعمال في الأردن.

كلمة ترحيبية

ستيغان إربر

منسق وحدة التشغيل،

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في الأردن

لطالما كانت ريادة الأعمال محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والابتكار وخلق فرص العمل حول العالم. وفي الأردن، يُعدّ تعزيز منظومة ريادة الأعمال خطوة ضرورية نحو تلبية الحاجة المتزايدة لفرص عمل مجدية واستقرار اقتصادي مستدام.

نحن في GIZ الأردن ملتزمون بتهيئة الظروف المناسبة لتمكين رواد الأعمال من النجاح والنمو. ونؤمن أن التغيير الحقيقي يبدأ بفهم واضح لما يحدث فعلياً على أرض الواقع. ولهذا ندعم تقرير الرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، الذي يوفر رؤى قيمة حول كيفية تأسيس الأفراد في الأردن لمشاريعهم، والتحديات التي يواجهونها، والعوامل التي تساعدهم على التقدم. إن هذا الفهم ضروري لصياغة مبادرات تستجيب للاحتياجات الحقيقية وتحقق أثراً مستداماً.

تشير نتائج تقرير GEM لهذا العام إلى زخم واعد، فعدد أكبر من الأردنيين يبدؤون مشاريعهم الخاصة، وثقة رواد الأعمال في المراحل المبكرة آخذة في النمو، كما أن المنظومة الأوسع، بما في ذلك الوصول إلى التمويل، والتعليم الريادي، وفرص العمل، والدعم المجتمعي، والاستدامة طويلة الأمد، تشهد تحسناً ملحوظاً.

وما يجعل هذه النتائج ذات مغزى خاص هو أنها تعكس قصصاً حقيقية؛ فهذه البيانات تمثل أشخاصاً خاطروا بشيء ما، وأنشأوا شيئاً خاصاً بهم، وخلقوا فرص عمل وفرصاً للتأخرين. هذا هو جوهر ريادة الأعمال: إحداث تغيير ملموس في حياة الناس.

ما نراه على أرض الواقع هو نتيجة لتعاون وثيق. يتم تنفيذ مشروع "ريادة الأعمال من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والتوظيف (E4E4)" من قبل GIZ بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE)، وبتمويل مشترك من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والاتحاد الأوروبي (EU). ونعمل معاً لضمان أن ريادة الأعمال في الأردن لا تُشجع فحسب، بل يتم دعمها أيضاً من خلال أدوات عملية وسياسات فعالة وبيئة تمنح الناس فرصة حقيقية للنجاح.

نأمل أن يكون هذا التقرير مصدرًا مفيدًا لصانعي السياسات والممارسين والمستثمرين ورواد الأعمال على حدٍ سواء، بينما نعمل معاً لإطلاق الإمكانيات الكاملة للأردن. فالأردن يمتلك المواهب والدافعية، ومع الدعم المناسب، يمكن لرواد أعماله تحويل أفكارهم إلى فرص حقيقية والمساهمة في بناء مستقبل أقوى وأكثر ازدهاراً للجميع.



الملخص التنفيذي

أحمد الشواورة

يقدم التقرير الوطني للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) في الأردن لعام 2024/2025 تحليلاً شاملاً لمنظومة ريادة الأعمال في البلاد، مسلطاً الضوء على الاتجاهات والتحديات والفرص الرئيسية. وتُعد هذه المشاركة الثانية على التوالي للأردن في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، مما يساهم في توفير فهم أعمق لاتجاهات وتحديات ريادة الأعمال. شهد صيف عام 2024 تنفيذ استبيان الخبراء الوطنيين (NES) ضمن تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) بمشاركة 40 خبيراً إلى جانب استبيان السكان البالغين (APS)، الذي شمل 2042 فرداً من البالغين الأردنيين. ويؤكد التقرير على الدور الحيوي لريادة الأعمال بوصفه محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار. وتبرز أهمية هذا الدور بشكل خاص في ظل ما تواجهه المملكة حالياً من تحديات اجتماعية واقتصادية، مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، ومحدودية الموارد الطبيعية، والتأثر بالصددمات الخارجية.

تشير النتائج إلى أنه بالرغم من التقدم الملحوظ في مجال ريادة الأعمال، وخاصة في مرحلة تأسيس الشركات الناشئة، إلا أن هناك تحديات مستمرة تتعلق باستدامة الأعمال، وسهولة الوصول إلى التمويل، وكفاءة الإجراءات التنظيمية، والشمول. ويوضح التقرير وجود نمو في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، خاصة بين الشركات المدعومة، إلى جانب تزايد دور آليات الدعم المالي التي تُظهر تحسناً في فرص الحصول على التمويل. ولا تزال الدوافع الاقتصادية عاملاً رئيسياً للتوجه نحو ريادة الأعمال في الأردن، حيث يظل غياب فرص العمل هو المحفز الأساسي لبدء المشاريع. كما تُظهر البيانات وجود فروقات ملحوظة بين الجنسين، تتجلى في ارتفاع نسبة مشاركة النساء في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، مقابل انخفاض تمثيلهن في ملكية الأعمال القائمة (EBO). وتُعد السمات الديموغرافية الأخرى، مثل التعليم والدخل، من العوامل الأساسية التي تؤثر على فرص النجاح في ريادة الأعمال. وهو ما يكشف عن فجوات كبيرة في مجال التدريب على المهارات، والوصول إلى التمويل، والدعم التنظيمي، مما يستدعي تدخلات عاجلة وموجهة لمعالجة هذه التحديات.

ملخص النتائج الرئيسية للتقرير:

1- نشاط ريادة الأعمال: ارتفع نشاط ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة في الأردن بنسبة 34% بين عامي 2023 و2024، ويُعزى ذلك إلى تضاعف عدد الشركات الناشئة (SU)، مما يعكس تحولاً نحو بيئة أكثر دعماً لريادة الأعمال. ورغم هذا التقدم، فقد سُجّل انخفاض في نسب الشركات حديثة التأسيس (BB) وملكيتها القائمة (EBO)، مُشيراً إلى وجود فجوة في استدامة الأعمال التجارية على المدى الطويل، ومُثيراً القلق بشأن قدرة المشاريع الجديدة على البقاء والاستمرارية.

2- النوع الاجتماعي وريادة الأعمال: زادت نسبة مشاركة النساء في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بشكل ملحوظ من 11% في عام 2023 إلى 20% في عام 2024، مما يدل على أن الجهود الحكومية لدعم ريادة الأعمال النسائية بدأت تؤتي ثمارها. ورغم هذا التقدم، لا تزال النساء يواجهن تحديات كبيرة في الحصول على الموارد والدعم، خصوصاً في المراحل المتقدمة من تطوير الأعمال. وتبلغ نسبة مشاركة النساء في ملكية الأعمال القائمة 2% (EBO)، مقارنةً بـ 7% لدى الرجال.

3- ريادة الأعمال لدى الشباب: أظهر الشباب الأردني (الفئة العمرية 18 - 34 عامًا) نشاطاً ملحوظاً في مجال ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة، إذ تقل أعمار 60% من المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) عن 34 عامًا. ويؤكد التقرير أن الدعم المجتمعي، وتنمية المهارات، وسهولة الوصول إلى التمويل من أهم العوامل المحفزة لريادة الأعمال بين الشباب.

4- بيئة ريادة الأعمال: شهدت بيئة ريادة الأعمال في الأردن تحسناً ملحوظاً من حيث البنية التحتية المادية وبرامج ريادة الأعمال الحكومية، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى التمويل. ومع ذلك، لم يشمل التحسن جميع الجوانب، حيث لا تزال هناك تحديات واضحة في مجالات نقل البحث والتطوير (R&D)، وتعليم ريادة الأعمال، والأنشطة الابتكارية. ووفقاً لمؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI)، حصلت الأردن على تقييم مرتفع في مجال البنية التحتية، لكنها لا تزال تسجل أداءً ضعيفاً في مؤشرات تمويل ريادة الأعمال ونقل البحث والتطوير (R&D Transfer)، مقارنةً بالمعايير الإقليمية والعالمية.

5- الابتكار والاستدامة: بدأت منظومة الابتكار في الأردن تشهد نموًا تدريجيًا، لكنها لا تزال في مراحلها الأولى مقارنةً بالمستويات العالية من الانخراط في التكنولوجيا في دول أخرى. فقد أظهرت البيانات أن 3.66% من المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) يعملون في القطاعات التكنولوجية، مقابل 8.42% يقومون بذلك في دولة قطر. كما تبرز اهتمامات متزايدة بريادة الأعمال المستدامة، حيث يتجه العديد من رواد الأعمال إلى تبني ممارسات صديقة للبيئة وكفاءة في استخدام الطاقة ضمن مشاريعهم. ويؤكد التقرير على ضرورة تعزيز الدعم للأنشطة الريادية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs).

6- الوصول إلى الأسواق العالمية: يركز غالبية رواد الأعمال في الأردن على السوق المحلي، إذ أظهرت البيانات أن 7.9% فقط من المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) يحققون أكثر من 25% من مبيعاتهم من أسواق خارجية. ويُعد هذا دليلاً واضحاً على الحاجة إلى مزيد من الدعم لتمكين رواد الأعمال من التوسع في الأسواق العالمية وتنويع مصادر الإيرادات.

التقرير عددًا من التحديات التي تواجه الأردن وتُعيق تطور ريادة الأعمال واستدامتها. وتُعد النسب المرتفعة لإغلاق المشاريع التجارية في مراحلها المبكرة، خاصةً بين أصحاب الشركات حديثة التأسيس (BB) وملكية الأعمال القائمة (EBO)، مؤشرًا مقلقًا يستدعي تدخلًا جادًا لتعزيز استدامة المشاريع على المدى الطويل.

أما حوالي 3.4% من رواد الأعمال أن الوصول إلى التمويل لا يزال يُشكل تحديًا كبيرًا، خصوصاً في مراحل تطوير أعمالهم التجارية. وعلى الرغم من قوة النظام التعليمي في الأردن، إلا أن هناك فجوة كبيرة في دمج ريادة الأعمال كمحتوى عملي في المدارس والجامعات. ولا تزال رائدات الأعمال يواجهن تحديات كبيرة، أبرزها: ضعف تكافؤ الفرص بين الجنسين، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، وغياب مراكز رعاية الأطفال، ونقص شبكات الدعم المهني وغيرها من التحديات. كما أن نظام الابتكار في الأردن بحاجة إلى مزيد من التطوير، لا سيما في مجالات نقل التكنولوجيا وريادة الأعمال في القطاعات التكنولوجية المتقدمة والاستثمار في البحث والتطوير من أجل بناء بيئة أعمال أكثر تنافسية وابتكارًا.

يسلّط التقرير الضوء على واقع تطور ريادة الأعمال في الأردن، مشيرًا إلى الاستثمارات التي أُجريت في البنية التحتية الرقمية وإنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE) بهدف تعزيز ريادة الأعمال التكنولوجية. ويتميز الأردن بتركيبة سكانية شابة ونشطة، حيث يُشكّل من تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عامًا ما يقارب ثلث سكانه. كما أن هناك اهتمامًا متزايدًا بريادة الأعمال الاجتماعية والمستدامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وعلى رأسها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs). من خلال التركيز على تبني الممارسات الخضراء والمسؤولية في بيئة الأعمال، يمتلك الأردن فرصة حقيقية ليصبح رائدًا إقليميًا في مجال ريادة الأعمال المستدامة.

يقدم التقرير مجموعة من التوصيات السياسية الرئيسية لضمان نجاح ريادة الأعمال على المدى الطويل وتحقيق النمو الاقتصادي، من بينها:

- **تعزيز استدامة الأعمال التجارية** من خلال برامج تمويلية موجهة ومبادرات إرشادية واستراتيجيات للتوسع في الأسواق الإقليمية.
- **تحسين الوصول إلى التمويل** عبر تنوع مصادر التمويل مثل رأس المال الاستثماري والتمويل الصغير والتمويل الجماعي وصناديق الاستثمار المشتركة بين القطاعين العام والخاص.
- **تطوير تعليم ريادة الأعمال وتنمية المهارات** وذلك بإدماج مساقات ريادة الأعمال في المدارس والجامعات، وتوسيع موارد التعلم الرقمية المجانية.
- **دعم ريادة الأعمال لدى النساء والشباب** بتقديم برامج تمويل متخصصة وفرص إرشادية وسياسات الأعمال التجارية شاملة.
- **تقليص الحواجز البيروقراطية** بتبسيط إجراءات تسجيل الشركات وتحسين الحوافز الضريبية وتعزيز الإطار التنظيمي.
- **تشجيع الابتكار التكنولوجي** بتوسيع البنية التحتية الرقمية وتعزيز تسويق نتائج البحث والتطوير وإنشاء مراكز للابتكار.
- **تعزيز ثقافة ريادة داعمة** من خلال حملات التوعية وفرص التشبيك ومبادرات لبناء القدرة على التكيف والصمود.
- **تعزيز جمع البيانات ورصد السياسات** من خلال إنشاء مرصد وطني لريادة الأعمال وضمان المشاركة السنوية في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM).

في الختام، حقق الأردن تقدمًا ملحوظًا في تشجيع ريادة الأعمال، إلا أن ثمة تحديات تتعلق بإمكانية التوسع والتنوع واستدامة الأعمال التجارية مازالت قائمة. يمكن للأردن أن يرسخ مكانته كدولة رائدة إقليميًا في مجال ريادة الأعمال ويساهم في خلق فرص العمل وتعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيق الازدهار المستدام على المدى الطويل عند تبني إطار سياسي شامل يعطي أولوية كبرى للتمويل والتعليم والابتكار والشمولية.

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة

غسان أوّمت وأحمد الشاورة

توفر ريادة الأعمال فوائد جمة على المستويات الفردية والمجتمعية والاقتصادية، فهي تعزز المنافسة وتدعم تنوع فرص العمل وتسهم في معالجة تحديات اجتماعية مثل الفقر والتعليم والحصول على الرعاية الصحية. كما تتيح للأفراد الفرصة لصنع ثرواتهم المالية وتحقيق الاستقرار المالي ولتحويل أفكارهم وشغفهم إلى واقع ملموس. علاوة على ذلك، يُسهم رواد الأعمال في إنشاء شركات جديدة وتوفير فرص عمل وطرح أفكار ومنتجات وخدمات مبتكرة مما يُحسّن الإنتاجية ويعزز تكوين الثروات ويرفع مستوى الدخل القومي ومستوى المعيشة. ولهذا السبب، تُركّز الحكومات حول العالم على دعم ريادة الأعمال بميزج من المبادرات السياسية والتعليم والدعم المالي والتحول الثقافي.

الهدف العام من هذا الفصل هو عرض نتائج عمل المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لعام 2024 في الأردن، وشرح مفهوم "ريادة الأعمال" ضمن سياقه في الأدبيات المتوفرة بالإضافة إلى تحليل لتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأردني.

1.1 ريادة الأعمال: الإطار المفاهيمي

من المهم الإشارة منذ البداية إلى أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم ريادة الأعمال. وكما وصفه الاقتصادي الشهير بومول (Baumol, 1993)، فإن "رائد الأعمال هو أحد أكثر الشخصيات إثارة للاهتمام، وفي الوقت ذاته هو من أكثر الشخصيات المُحيرة التي تشكل موضوع التحليل الاقتصادي". ويُعزى غياب تعريف موحد لريادة الأعمال إلى عدة عوامل، من أبرزها أن البحث في هذا المجال يتقاطع مع عدد من التخصصات مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الإدارة وغيرها. ولهذا السبب، طوّر باحثون من مجالات مختلفة تعريف وطرق قياس متعددة لمفهوم ريادة الأعمال.

في سياق تعريف ريادة الأعمال، من الجدير بالذكر وجود ثلاث مدارس فكرية رئيسية تُعنى بتفسير هذا المفهوم:

- **منظور شومبيتر (Schumpeterian Perspective):** تركز نظرية شومبيتر في ريادة الأعمال على الابتكار، فقد رأى شومبيتر أن رواد الأعمال هم الأفراد الذين يُقدمون منتجات أو خدمات أو طرق إنتاج جديدة تخلق تغييرات في الأسواق القائمة وتحفيز التنمية الاقتصادية. ويرتبط مفهوم رائد الأعمال لدى شومبيتر بفكرة "الهدم الخلاق"، حيث تحل الأعمال التجارية والابتكارات الجديدة محل النماذج القديمة باستمرار.

- **منظور كيرزнер (Kirznerian Perspective):** يركز كيرزнер في رؤيته لريادة الأعمال على دور رواد الأعمال كأفراد "يقظين" قادرين على اكتشاف الفرص الكامنة في السوق، التي قد لا ينتبه لها الآخرون. ووفقاً لهذا المنظور، فإن جوهر ريادة الأعمال يكمن في التعرف على فرص تحقيق الربح غير المستغلة.

ويُميز كيرزнер بين مفهومه ومفهوم شومبيتر، حيث يُولي الأخير أهمية للابتكار والتغيير الجذري، في حين تُبرز نظرية كيرزнер مهارة رائد الأعمال في رصد الفجوات السوقية والاستفادة منها دون إحداث قطيعة مع النظام القائم.

- **منظور نايت (Knightian Perspective):** يُقدم نايت زيادة الأعمال من خلال التركيز على مفهومي المخاطرة وعدم اليقين، مؤكِّدًا أن ما يميز رواد الأعمال ليس مجرد استعدادهم للمخاطرة، بل قدرتهم على تحمل الغموض وعدم اليقين المرتبطين بالقرارات الاقتصادية. ويرى أن رائد الأعمال يتحمّل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المتوقعة للمشروعات. وبهذا، يُعد التعامل مع عدم اليقين سمة جوهرية في زيادة الأعمال، تُميزها عن غيرها من أشكال الأنشطة الاقتصادية التقليدية.

بغض النظر عن الاختلافات بين **المدارس الفكرية للشومبيتر وكيرزнер ونايت** في تعريفاتها الخاصة لزيادة الأعمال فإنها تشترك جميعها في عدة عناصر تُشير إلى معايير لقياس زيادة الأعمال:

(أ) **المبادرة:** يقوم رواد الأعمال بتحويل الأفكار إلى سلع أو خدمات قابلة للتسويق بهدف تحقيق الربح.

(ب) **الابتكار:** تتضمن زيادة الأعمال دمج الموارد بطرق مبتكرة لخلق قيمة جديدة.

(ت) **العملية:** زيادة الأعمال عملية ديناميكية مؤقتة، تمر بمراحل متعددة.

(ث) **المخاطرة:** يعمل رواد الأعمال في ظروف غير مؤكدة ويتحملون المخاطر.

(ج) **العمل الريادي:** تتراوح زيادة الأعمال بين الابتكارات الجذرية والتحسينات التدريجية أو البسيطة.

(ح) **التغيير الاقتصادي:** تُعزز زيادة الأعمال خلق فرص العمل والمنافسة والتوسع الاقتصادي.

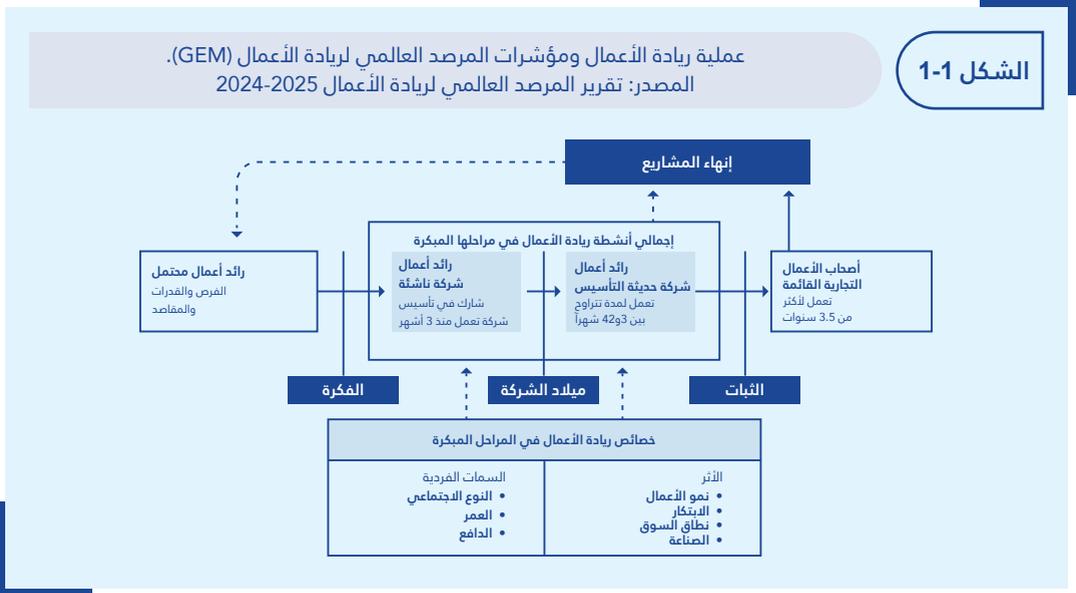
يعتمد هذا التقرير على تعريف المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) حيث يُعرّف زيادة الأعمال بأنها أي محاولة لإنشاء مشروع جديد، مثل العمل الحر أو تأسيس منظمة أعمال جديدة أو توسيع مشروع قائم يقوم بها فرد أو فريق من الأفراد أو شركة قائمة.

1.2 إطار عمل المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)

تأسس المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) عام 1999 كمشروع بحثي مشترك بين كلية بابسون (الولايات المتحدة الأمريكية) وكلية لندن للأعمال (المملكة المتحدة). ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا التحالف أحد أبرز المقاييس المعتمدة لقياس ريادة الأعمال ومنظوماتها البيئية حول العالم. يُجري المرصد أكثر من 170 ألف مقابلة سنويًا مع خبراء وسكان بالغين في 120 اقتصادًا عبر القارات الخمس، بمشاركة أكثر من 370 متخصصًا وأكثر من 150 مؤسسة أكاديمية وبحثية، وبدعم من أكثر من 150 مؤسسة تمويلية.

يجمع إطار عمل المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) البيانات من خلال استبيانين: يتم استخدام استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لجمع آراء ما لا يقل عن 36 خبيراً حول مجموعة واسعة من العناصر، بما في ذلك التمويل الريادي، والسياسة الحكومية، وبرامج ريادة الأعمال الحكومية، وتعليم ريادة الأعمال، ونقل البحث والتطوير (R&D Transfer)، والبنية التحتية التجارية والقانونية، وتنظيم الدخول، والبنية التحتية المادية، والمعايير الثقافية والاجتماعية.

أما الاستبيان الثاني الذي يعتمد المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) فهو استبيان السكان البالغين (APS)، ويُستخدم لقياس مستوى وطبيعة النشاط الريادي حول العالم. تُقاس ريادة الأعمال من خلال إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). وتقوم فرق وطنية تابعة للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) بتطبيق هذا الاستبيان على عينة وطنية لا تقل عن 2000 مشارك، وذلك بهدف استكشاف دور الفرد في دورة حياة العملية الريادية. لا يقتصر التركيز على تحليل خصائص العمل فحسب، بل يشمل أيضاً دوافع الأفراد لبدء أعمالهم التجارية، والإجراءات التي يتخذونها لتأسيس وإدارة تلك الأعمال، بالإضافة إلى المواقف العامة تجاه ريادة الأعمال". يُعد مؤشر إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) أحد المقاييس الأساسية التي يعتمدها هذا الاستبيان. ويُوضح الشكل 1-1 المسار الذي يتبعه الأفراد في النشاط الريادي والمقاييس الرئيسية التي يستخدمها المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لتقييم هذه الأنشطة.



في عام 2024، شاركت 51 دولة في استبيان السكان البالغين (APS) التابع للمرصد العالمي لريادة الأعمال، حيث شمل الاستبيان أكثر من 150 ألف شخص. وتمثل هذه الدول أكثر من 63% من سكان العالم، وأكثر من 77% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP). كما شاركت 56 دولة في استبيان الخبراء الوطنيين (NES)، التابع للمرصد العالمي لريادة الأعمال، والذي يجمع آراء الخبراء الوطنيين حول العوامل المحفزة لريادة الأعمال في السياقات الاقتصادية المختلفة باستخدام معايير دقيقة. فيما يخص الأردن، شمل استبيان الخبراء الوطنيين (NES) 40 خبيراً، والذي أجرته الجامعة الألمانية الأردنية (GJU) بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE) ومنتدى الاستراتيجيات الأردني (JSF)، بينما شمل استبيان السكان البالغين (APS) عينة مكونة من 2042 أردنياً بالغاً، وأجرته شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية (NAMA) تحت إشراف الجامعة الألمانية الأردنية (GJU).

شارك الأردن في تقييم المرصد العالمي لريادة الأعمال في عام 2024، وهي المرة الأولى التي يشارك فيها الأردن لعامين متتاليين (2023 و2024). حيث كان الأردن قد شارك سابقاً في تقييم المرصد العالمي لريادة الأعمال عدة مرات، ولكن ليس بشكل متتالي، مما كان يجعل عملية تتبع اتجاهات ريادة الأعمال وتقييم التقدم المحرز بمرور الوقت أمراً صعباً. ومع الاستمرار بالمشاركة المتتالية، يرسخ الأردن الآن الأساس لقاعدة بيانات شاملة لريادة الأعمال، توفر رؤى قيّمة حول منظومة ريادة الأعمال في البلاد.

1.3 ريادة الأعمال في الأردن: السياق الاجتماعي والاقتصادي

يعتمد الاقتصاد الأردني، بصفته اقتصاداً صغيراً ومنفتحاً يعتمد على التجارة، بشكل كبير على العوامل الخارجية، مما يجعله عرضة للصدمة الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على مسار تنميته ونموه. لقد شكلت النزاعات العالمية والإقليمية الواقع الاقتصادي في المملكة. فقد أثرت هجمات 11 سبتمبر (2001) و"الحرب العالمية على الإرهاب"، والأزمة المالية في عام 2008، والغزو الأميركي للعراق (2003)، والنزاع السوري في عام 2015، والحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأردني بشكل مباشر وغير مباشر. إقليمياً، واجه الأردن اضطرابات بسبب الغزو العراقي للكويت عام 1990، والربيع العربي عام 2010، وتراجع إمدادات الغاز من مصر عام 2011. كما تسببت صدمات أخرى، مثل جائحة كوفيد-19 (2020)، والحروب والنزاعات المستمرة في المنطقة، في الإضرار باستقرار الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهر الاقتصاد الأردني قدرًا من الصمود، محققًا نموًا اقتصاديًا إيجابيًا، وإن كان بمعدلات منخفضة نسبيًا منذ عام 2011.

على مرّ الوقت، عمل الأردن على تنويع اقتصاده، لا سيما في مجالات الخدمات والصناعة والتجارة، رغم محدودية موارده الطبيعية. ويُعد قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل أبرز مجالاته: القطاع المالي والتعليم والصحة والسياحة. وقد أصبح الأردن مركزاً إقليمياً للأعمال، حيث جذب العديد من الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المرافق السياحية، مستفيداً من معالمه التاريخية مثل البتراء والبحر الميت وجرش. ويُعد القطاع الصناعي ذا أهمية كبيرة، خاصة في مجالات الصناعات الدوائية والكيميائية والمنسوجات والتعدين، حيث يُعد الأردن من كبار المصدّرين للفوسفات والبوتاس والأسمدة.

كما يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات توسعاً ملحوظاً، مدفوعاً بالاستثمار في التعليم والبنية التحتية. وإدراكاً لأهمية التحول الرقمي وريادة الأعمال، أنشأ الأردن وزارة للاقتصاد الرقمي والريادة عام 2019. تهدف الوزارة إلى دفع عجلة الاقتصاد الرقمي وتعزيز ريادة الأعمال ودعم النمو القائم على التكنولوجيا. ويأتي ذلك بشكل خاص في ظل النسبة المرتفعة للإعالة العمرية في الأردن والتي تُعدّ الأعلى على مستوى العالم، وتبلغ 48.4%، مقارنةً بسنغافورة (15.5%)، واليابان (19.8%)، وتونس (36.8%). ويؤكد ذلك الحاجة الملحة للاستثمار في تطوير المهارات والتعليم لتمكين الشباب الأردني من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد وريادة الأعمال.

أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني في يونيو 2022 "رؤية التحديث الاقتصادي" بأهداف وطنية طموحة. وتهدف الخطة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 30.2 مليار دينار أردني إلى 58.1 مليار دينار أردني، محققة معدل نمو سنوي قدره 5.6%. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى زيادة دخل الفرد الفعلي بمعدل نمو متوسط يبلغ 3% سنوياً وخلق أكثر من مليون فرصة دخل إضافية للأردنيين بحلول عام 2033، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتحقيق تحول اقتصادي قائم على الابتكار والاستثمار وريادة الأعمال.

بالتوازي مع هذه الرؤية، يادر الأردن بتنفيذ السياسة الوطنية لريادة الأعمال للفترة (2021-2025) بهدف إنشاء منظومة ريادية. تُركز هذه السياسة على الإصلاح التنظيمي وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل وتنمية رأس المال البشري. كما تهدف إلى التحول الرقمي والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير تعليم ريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تُعزز السياسة شمولية النوع الاجتماعي وتمكين الفئات المهمشة لتصبح جزءًا من منظومة ريادة الأعمال.

ولضمان سلاسة التنفيذ، أنشأت الحكومة مجلسًا وطنيًا لريادة الأعمال لمتابعة التقدم الذي يتم إحرازه واقتراح الإصلاحات التنظيمية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة. الهدف العام هو تحويل الأردن إلى مركز إقليمي لريادة الأعمال، حيث يتم استقطاب المستثمرين والشركات الناشئة المبتكرة. وتهدف هذه الخطوات إلى تعزيز المرونة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. تُعدّ ريادة الأعمال القوة الرئيسية الدافعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. وفي الأردن أيضًا، تكتسب ريادة الأعمال أهميةً بالغة لأنها تُحرك التنمية الاقتصادية، وتُولد فرص عمل، وتزيد من الصادرات، وتُعزز الإيرادات الحكومية من الضرائب. ولكي يتمكن الأردن من بناء اقتصاد ريادي مزدهر، يتعين عليه أن يواجه بعض التحديات مع الاستفادة من مكامن قوته.

تتمثل أولويات تعزيز ريادة الأعمال في التعليم وتنمية المهارات البشرية والحصول على التمويل ووضع إطار تنظيمي وسياسي مُلائم لريادة الأعمال. إضافةً إلى ذلك، يُعد تعزيز برامج الإرشاد وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية وتشجيع ريادة الأعمال لدى النساء والشباب عوامل أساسية لتحقيق النجاح على المدى الطويل. كما أن تغيير الثقافة إلى ثقافة تتسم بالمغامرة والابتكار، وبناء شراكة فعّالة بين الحكومة والقطاع الخاص، أمرٌ بالغ الأهمية في تهيئة بيئة مُحفزة على ريادة الأعمال.

يُمثل استثمار الأردن في ريادة الأعمال والرقمنة والتحديث الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في استراتيجيته الشاملة لضمان النمو وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ومن خلال الإصلاحات القائمة على السياسات والاستثمار في الابتكار وتطوير النظام البيئي، يتمتع الأردن بمكانةٍ مُتميزة تجعله نموذجًا يُحتذى به في المنطقة في مجال ريادة الأعمال والتحول الاقتصادي.

ويتيح القياس الدقيق لريادة الأعمال من خلال منهجية المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لصانعي السياسات في الأردن وضع استراتيجيات مُستهدفة تُعزز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والابتكار. يتطلب تشجيع ريادة الأعمال نهجًا متعدد الجوانب، يشمل السياسات الحكومية والدعم وتوفير التمويل وتعليم ريادة الأعمال وتغيير الثقافة العامة وتحسين البنية التحتية وتشجيع ريادة الأعمال النسائية وتعزيز البحث والتطوير. ومن خلال هذه الجهود المتكاملة، يهدف الأردن إلى خلق بيئة ريادية ديناميكية ومستدامة تُسهم في تحقيق ازدهار طويل الأمد.

الفصل الثاني

مراحل ريادة الأعمال

مراحل ريادة الأعمال

أحمد المهدي وأحمد الشاورة

تعتمد منهجية المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) على تقسيم النشاط الريادي إلى مراحل مختلفة بهدف توضيح كيفية نشوء الشركات ونموّها واستمرارها. وتشمل هذه المراحل: المرحلة المبكرة (TEA) التي يؤسس فيها الأفراد رواد الأعمال مشروعًا تجاريًا جديدًا أو يديرون مشروعًا عمره أقل من 42 شهرًا. ومرحلة الشركات الناشئة (SU) التي يعمل فيها الأفراد على تأسيس شركة جديدة، ولكنهم لم يدفعوا رواتبهم أو أجورهم لأكثر من ثلاثة أشهر. ثم مرحلة الشركات حديثة التأسيس (BB) وهي المرحلة التي تتطور فيها الشركات الناشئة وينتقل فيها أصحابها إلى أصحاب شركات صغيرة (BB)، والتي يُدير فيها رواد الأعمال مشاريعهم التي مضى على انطلاقتها أكثر من ثلاثة أشهر ولكن أقل من 42 شهرًا، وبدأت بالفعل بتحقيق إيرادات. أما الأعمال التجارية القائمة (EBO) فهي المرحلة التي تجاوزت فيها المشروعات مرحلة الشركات حديثة التأسيس (BB) بنجاح، وتستمر في العمل لأكثر من 42 شهرًا، فتُصنّف ضمن فئة مُلكية الأعمال القائمة (EBO)، وتمثل مؤشرًا على الاستدامة. هذا التصنيف يساعد صنّاع القرار والباحثين على تحليل العوامل التي تؤثر في نجاح ريادة الأعمال أو تعثرها في كل مرحلة، ويسهم في تطوير استراتيجيات تدعم نمو الأعمال واستمرارها على المدى الطويل.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) يُصنّف الدول إلى ثلاث فئات بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). الفئة (أ) تشمل الدول ذات الدخل المرتفع التي يزيد أو يساوي نصيب الفرد فيها 40,000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أما الفئة (ب) فتضم الدول متوسطة الدخل التي يتراوح نصيب الفرد فيها بين 20,000 و40,000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، في حين تشمل الفئة (ج) الدول منخفضة الدخل التي يقل فيها نصيب الفرد عن 20,000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). هذا التصنيف يُسهّل تحليل اتجاهات ريادة الأعمال في سياقات اقتصادية مختلفة، ومقارنة كيفية تأثير الأوضاع الاقتصادية على نشاط الأعمال التجارية. وتندرج الأردن ضمن الفئة (ج) بنصيب فردي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يقارب 10,000 دولار أمريكي.

2.1 مراحل ريادة الأعمال

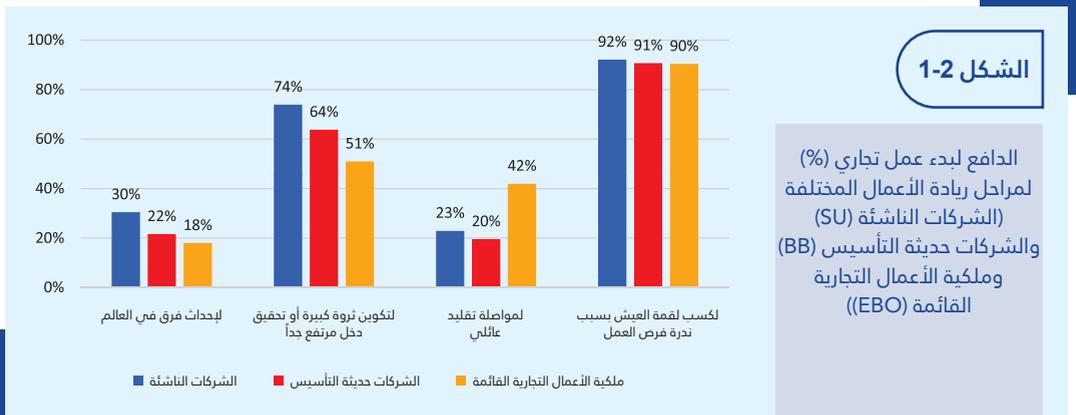
وفقًا لاستبيان السكان البالغين (APS) في الأردن لعام 2024، تم تصنيف 21.1% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 64 عامًا ضمن فئة إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34% مقارنة بعام 2023. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تضاعف نسبة الشركات الناشئة (SU) من 8% في عام 2023 إلى 16% في عام 2024، مما يعكس تحسّن البيئة الداعمة لريادة الأعمال. ومع ذلك، تراجع نسبة أصحاب الشركات حديثة التأسيس (BB) من 8% في عام 2023 إلى 6% في عام 2024، مما يثير القلق حول استدامة المشاريع الجديدة. كما انخفضت نسبة مُلكية الأعمال القائمة (EBO) من 7% إلى 5%، مما يسلط الضوء على التحدي المتعلق باستمرارية المشاريع على المدى الطويل. وفي الحالة المثالية، يُفترض أن تنتقل كل الشركات الناشئة (SU) إلى الشركات حديثة التأسيس (BB) ثم إلى ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)، لكن الواقع يُظهر أن ليس كل الشركات الناشئة تنجح في التوسع. وكلما ارتفعت نسبة التحول من فئة إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) إلى ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)، دلّ ذلك على ظروف ريادية أقوى وتأثير اقتصادي أكبر، مما يجعل موضوع الاستدامة محورًا مهمًا للبحث المستقبلي.

في عام 2024، شكّل أصحاب المشاريع المستقلة 9.2% من إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، وهي نسبة مماثلة تقريباً لعام 2023. ويُعزى ارتفاع نسبة إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بشكل كبير إلى الزيادة بنسبة 95% في المشاريع المدعومة، حيث يمتلك فيها رواد الأعمال حصة جزئية في الشراكة مع أصحاب العمل، لتصل إلى 11.9%. ومن بين رواد الأعمال في المراحل المبكرة، كانت نسبة الشركات الناشئة (SU) المدعومة 8.73%، في حين بلغت نسبة الشركات المستقلة لرواد الأعمال الناشئين 6.72%. أما أصحاب الشركات حديثة التأسيس (BB)، فبلغت نسبتهم 3.51% للمشاريع المدعومة، و2.71% للمشاريع المستقلة، وهذه نسب بقيت مستقرة مقارنة بعام 2023، باستثناء الشركات الناشئة (SU) المدعومة التي ارتفعت بشكل ملحوظ من 2.43%. تشير هذه الأرقام إلى تحسّن في فرص الوصول إلى التمويل لرواد الأعمال في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وبالنسبة للشركات القائمة، بلغت نسبة ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) المدعومة 2.69%، بينما كانت نسبة ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) المستقلة 2.11%، مما يسلط الضوء على أهمية دراسة العوامل التي تؤثر في استدامة ونمو المشاريع على المدى البعيد.

2.2 الدافع والحافز

من المهم دائماً تحليل الدوافع التي تحفّز الأفراد على بدء مشروع جديد أو حتى الاستمرار في إدارة مشروع قائم. ففهم هذه الدوافع يساهم في تطبيق سياسات تتماشى مع هذه الدوافع، كما يساهم في فهم نتائج المقارنات مع الدول المجاورة. وتشمل الدوافع التي حددها استبيان السكان البالغين (APS) ضمن تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) ما يلي: "الحاجة لكسب لقمة العيش بسبب قلة فرص العمل" و"الاستمرار في تقليد عائلي" و"بناء ثروة كبيرة أو تحقيق دخل مرتفع جداً" و"إحداث فرق في العالم."

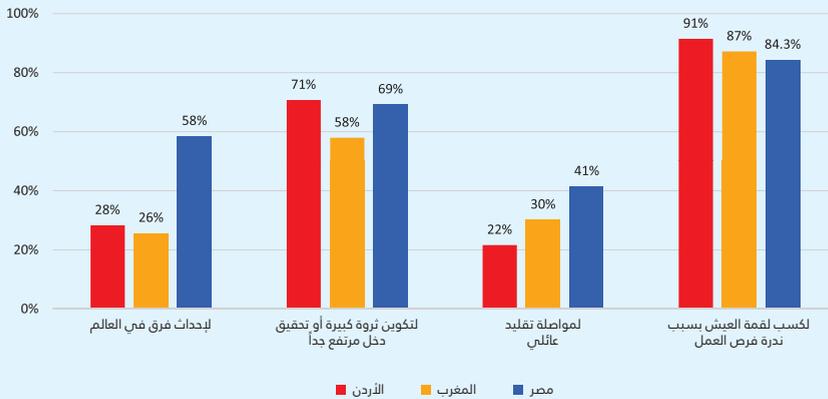
بإمكان المُشاركين في الاستبيان اختيار أكثر من دافع واحد، والنتائج ممثلة في الشكل 1-2. من الواضح أن الدافع الاقتصادي يهيمن على بقية الدوافع، سواء كان الفرد مشاركاً في مشروع جديد أو في مشروع قائم، حيث أشار أكثر من 90% إلى أن ندرة فرص العمل هي المحفز الرئيسي لهم، وهي أعلى نسبة ضمن دول الفئة (ج) وفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM). كما يتبين أن الرغبة في بناء ثروة كبيرة أو تحقيق دخل مرتفع تعد دافعاً قوياً للعديد من المنخرطين في المشاريع الجديدة سواء الشركات الناشئة (SU) أو الشركات حديثة التأسيس (BB)، إلا أن هذا الدافع يقل في المشاريع القائمة، حيث صرّح عددٌ قريب من هذه النسبة أن دافعهم في هذه الفئة هو الاستمرار في تقليد عائلي. ومن الجدير بالذكر أن حوالي ثلث رواد الأعمال الناشئين أشاروا إلى أن رغبتهم في "إحداث فرق في العالم" كانت من ضمن دوافعهم، لكنها لا تزال أقل من المعدل في دول الفئة (ج). يقل هذا الدافع بشكل أكبر في فئة الشركات القائمة. وهذا يوضح الحاجة إلى وضع آليات (مثل إدراج هذه المفاهيم في التعليم) لزيادة الوعي بأهمية هذا النوع من الدوافع وتأثيره على البيئة الاقتصادية واستدامة العالم للأجيال القادمة. وعند مقارنة نتائج استبيان السكان البالغين (APS) عام 2023 مع نتائج عام 2024 في الأردن، يمكن ملاحظة مؤشّر إيجابي؛ إذ ارتفعت نسبة من ذكروا "إحداث فرق في العالم" كدافع لهم ضمن إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) من 21% إلى 28%، مما يشير إلى أن بعض هذه الآليات قد بدأت تؤتي ثمارها، وإن كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت لتظهر نتائجها.



تُعرض المقارنات الإقليمية المتعلقة بدوافع بدء عمل تجاري ضمن إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في الشكل 2-2 بالمقارنة مع دول عربية من نفس فئة (ج)، وفي الشكل 2-3 بالمقارنة مع دول عربية من الفئتين (أ) و(ب). ويُلاحظ أنه باستثناء سلطنة عُمان، ما تزال الدوافع المالية هي المهيمنة بين رواد الأعمال ضمن إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، حيث تُعتبر ندرة فرص العمل دافعًا قويًا بشكل خاص في دول الفئة (ج). ومن الجدير بالذكر أن المشاركين في الاستبيان في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر أظهروا وعيًا ملحوظًا بالدافع المتعلق بالاستدامة والمتمثل في "إحداث فرق في العالم"، مما يدل على أن هذا المفهوم لا يقتصر على الدول ذات الدخل المرتفع، بل يُعدُّ قيمة ثقافية يمكن غرسها وتعزيزها في الأجيال القادمة.

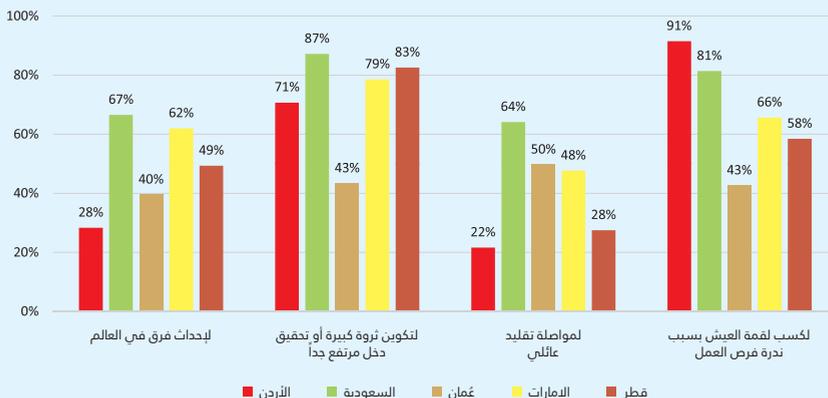
مقارنة إقليمية توضح الدافع لبدء الأعمال التجارية ضمن إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) (مقارنة بدول فئة ج)

الشكل 2-2



مقارنة إقليمية توضح الدافع لبدء الأعمال التجارية ضمن إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) (مقارنة بدول الفئتين أ و ب)

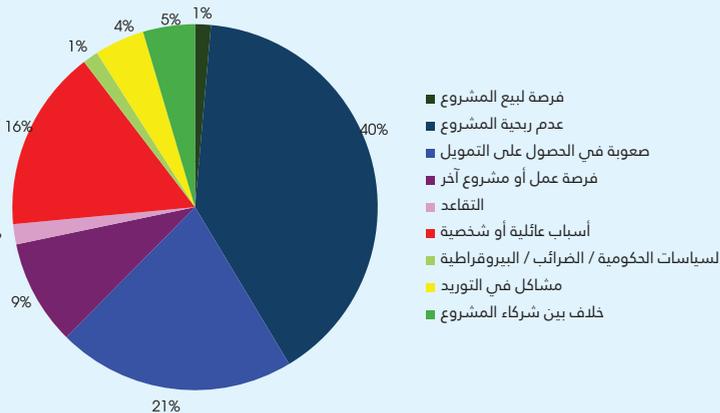
الشكل 3-2



2.3 استدامة ريادة الأعمال

يُعدّ دراسة استدامة ريادة الأعمال أمراً بالغ الأهمية، إذ إنها ليست عملية تستمر ذاتياً ما لم يتم التعامل مع جميع عوامل الفشل المحتملة. فوجود منظومة داعمة لريادة الأعمال يمكن أن يزيد من فرص نجاحها، وفي معظم الحالات، يؤدي ذلك إلى تعزيز استقرار التوظيف وتوفير خدمات أكثر اتساقاً عندما تنتقل الشركات الجديدة إلى شركات قائمة. لكن، للأسف، ليس هذا هو الحال في الأردن، حيث انخفض معدل ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) من 7.2% في عام 2023 إلى 4.8% في عام 2024، مما يتطلب البحث في أسباب التخلي عن الأعمال التجارية (انظر الشكل 2-4). ومن المهم الإشارة إلى أن بعض هذه الأسباب ليست بالضرورة سلبية، مثل وجود فرصة لبيع المشروع، أو التقاعد، أو التفرغ لوظيفة أو فرصة عمل أو مشروع أخرى (غالباً ما تكون أفضل)، وقد شكّلت هذه الأسباب في الأردن نسباً بلغت 1% و2% و9% على التوالي. وهذا يعني أن الدافع الرئيسي وراء إنهاء عمل تجاري يرتبط غالباً بالفشل. في النظريات الاقتصادية التقليدية، هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى فشل أي مشروع تجاري، وغالباً ما تكون مرتبطة بنقاط ضعف في واحد أو أكثر من الجوانب التالية: التخطيط، التمويل، التسويق، الإدارة، التكيف مع تغيرات السوق، والمسائل القانونية. ووفقاً لما ورد في الشكل 2-4، فإن السبب الأول وراء إغلاق المشاريع التجارية في الأردن هو "عدم تحقيق الأرباح"، بنسبة بلغت 40%، يليه "صعوبة الحصول على التمويل" بنسبة 21%. هذان السببان يتماشيان بوضوح مع الأسباب الشائعة لفشل المشاريع، مما يؤكد على الضرورة القصوى لتطوير آليات تمكّن رواد الأعمال المحتملين من اكتساب المعرفة والمهارات التي تساعدهم على استدامة مشاريعهم. ويمكن أن تبدأ هذه العملية من خلال التعليم المبكر، حتى من المرحلة الابتدائية، لغرس القيم والأفكار في رواد الأعمال المحتملين من الأجيال القادمة، الأمر الذي يمكنهم من تجنب هذه النتائج السلبية مستقبلاً. كما أن هذا النوع من التعليم قد يحدث أثراً حتى في فئة كبيرة من المشاركين في الاستبيان الذين أشاروا إلى أن أسباباً شخصية أو عائلية دفعتهم لإغلاق مشاريعهم، إذ إن الأفراد المتعلمين والمنظمين يمكنهم إيجاد حلول فعّالة للتغلب على مثل هذه التحديات. في النهاية، لا يمكن الاعتماد على الموهبة وحدها كقوة دافعة مستدامة لريادة الأعمال. ومن الإحصاءات اللافتة التي يمكن استخلاصها من الشكل 2-4 أن واحداً فقط من كل مئة مشارك يرى أن الإجراءات الحكومية أو السياسات الضريبية أو البيروقراطية في الأردن تشكّل عائقاً أمام ريادة الأعمال. وهذا يعكس الجهود الحكومية المبذولة في سبيل تهيئة بيئة مشجعة، خاصة للمشاريع الجديدة، ضمن حدود ما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية. ومن المثير للاهتمام أن هذه النسبة في الأردن أقل من مثيلاتها في دول الفئة (ج) المجاورة، مثل مصر (2.3%) والمغرب (2.8%)، وكذلك أقل بكثير من نسب دول الفئتين (أ) و(ب) في المنطقة مثل قطر (10.2%)، عُمان (8.1%)، والسعودية (4.3%). والاستثناء الوحيد على هذا الصعيد هو دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تُعد بيئة رائدة عالمياً في دعم ريادة الأعمال، حيث بلغت النسبة هناك 0.6%.

الشكل 2-4



النسبة المئوية التي توضح أهم أسباب إنهاء المشاريع في الأردن

2.4 المستوى التعليمي

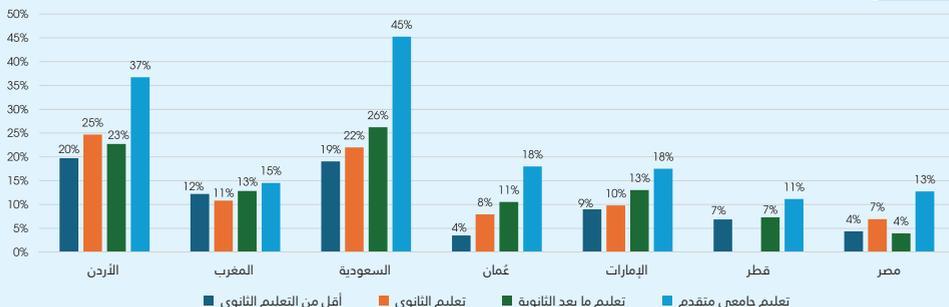
كما ذُكر سابقاً، يلعب التعليم دوراً هاماً في استدامة أنشطة ريادة الأعمال. لذلك، يبحث استبيان السكان البالغين (APS) في المؤهلات التعليمية للمشاركين في الاستبيان المنخرطين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)؛ كما هو موضح بمقارنات إقليمية في الشكلين 2-5 و 6-2 على التوالي. لطالما تميز الأردن، كدولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمستوى تعليمي قوي وانخفاض ملحوظ في نسبة الأميين. في الواقع، ينتج الأردن كوادراً متعلماً، أكثر مما تستطيع سوق العمل المحلية استيعابه. لذلك، يمكن ملاحظة النسب المئوية الكبيرة لكل فئة تعليمية منخرطة في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) واحد من كل خمسة مشاركين في الاستبيان حاصل على أقل من التعليم الثانوي منخرط في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وواحد من كل أربعة مشاركين في الاستبيان حاصلين على شهادة ثانوية أو ما بعد الثانوية منخرط في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بالإضافة إلى ذلك، فإن 37% من المشاركين في الاستبيان الحاصلين على تعليم جامعي متقدم منخرطون في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). الظاهرة تُعد نموذجية في الدول التي لا يستطيع فيها سوق العمل استيعاب الخريجين، مما يدفعهم إلى المبادرة بتأسيس مشاريع جديدة. من المثير للاهتمام ملاحظة أن هذه النسب في عام 2024 أعلى مما كانت عليه في عام 2023 حيث شهدت الفئات التعليمية الثلاث الأولى أكبر زيادة.

على الصعيد الإقليمي، لا يُضاهي الأردن في عدد المنخرطين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) ممن يحملون مؤهلات تعليمية محددة؛ سواءً في دول المنطقة المماثلة من الفئة "ج"، أو حتى دول المنطقة من الفئتين "أ" و"ب"، لأن أسواق العمل التقليدية لا تزال تستوعب غالبية هذه الدول، باستثناء المملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الأخيرة سياسات اقتصادية جديدة تشجع جميع الفئات التعليمية على الانخراط في أعمال ومشاريع جديدة.

عندما يتعلق الأمر بتحليل المستوى التعليمي للعاملين في شركة قائمة، يوضح الشكل 2-6 النسب المئوية المنخفضة في جميع فئات المستوى التعليمي. هذه النسب أقل حتى من نتائج الاستبيان السنوي لعام 2023، مما يثير التساؤل حول جدوى الشركات القائمة في الأردن وقدرتها على استدامة عملياتها بعد التحول من التعليم العام. ومن المثير للاهتمام أن نرى أن هذه النسب المئوية المنخفضة متسقة في جميع دول المنطقة (من الفئات أ، ب، ج)، باستثناء المملكة العربية السعودية مرة أخرى. فالشركات القائمة في المملكة العربية السعودية ليست مزدهرة فحسب، بل إنها قادرة أيضاً على استيعاب نسب كبيرة من فئات المستوى التعليمي المنخفض والعالي، أي: الحاصلين على أقل من التعليم الثانوي وخبرة التعليم الجامعي المتقدم وهذا يعني أن أقل من 30% من المشاركين في الاستبيان في المملكة العربية السعودية ممن لديهم خبرة الدراسات العليا ليسوا في التعليم العام ولا في الأعمال التجارية. وهؤلاء إما يعملون في وظائف حكومية (على الأرجح) أو عاطلين عن العمل (نسبة صغيرة)، مما يعكس مرة أخرى قوة الاقتصاد هناك. وفيما يتعلق بالأردن، فهي ثاني أفضل منطقة في نفس المقارنة حيث أن أقل من 60% من المشاركين في الاستبيان ممن لديهم خبرة الدراسات العليا ليسوا في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) ولا في ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO).

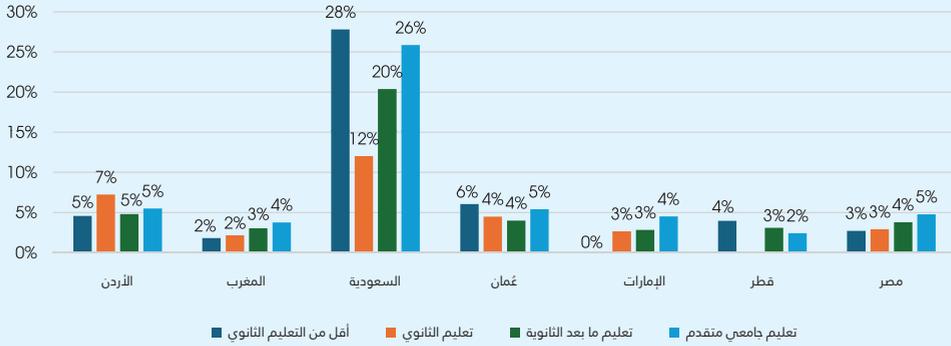
النسبة المئوية المشاركين الحاصلين على مؤهلات تعليمية معينة معينة المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)

الشكل 5-2



النسبة المئوية للمشاركين الحاصلين على مؤهلات تعليمية معينة / المشاركون في ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)

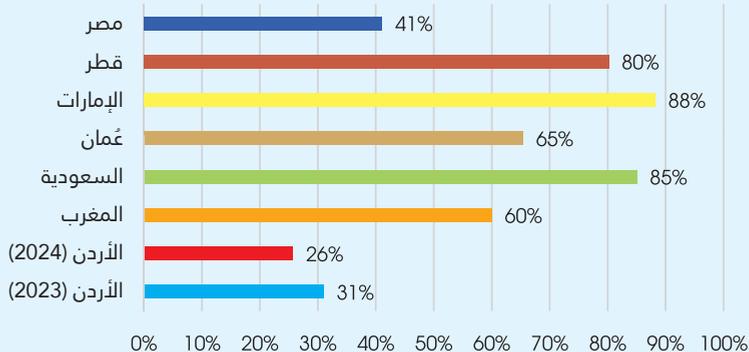
الشكل 6-2



يوضح الشكل 7-2 نسبة المنخرطين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي على الأقل مع مقارنة إقليمية. أولاً، يمكن ملاحظة أنه بين عامي 2023 و2024، انخفضت هذه النسبة في الأردن من 31% إلى 26%. ويمكن تفسير ذلك بعدد من العوامل. على سبيل المثال، ونظراً لأن إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في الأردن قد زاد من عام 2023 إلى عام 2024، يمكن استنتاج أن هذا نتيجة مباشرة لانخراط المزيد من المشاركين في الاستبيان ذوي المستوى التعليمي المنخفض في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). أي أنه مع انكماش سوق العمل في الأردن، يدرك السكان أنه ليس من الضروري دائماً الحصول على تعليم عالٍ (أو بالأحرى الانتظار للحصول عليه) لبدء الانخراط في عمل تجاري جديد. وبينما تُظهر هذه الفكرة زيادةً في المبادرات بين الشباب، يجب إدراك أنهم أكثر عرضةً للفشل. لذلك، ينبغي على الحكومة استضافة المزيد من برامج التدريب أو الدروس المجانية عبر الإنترنت لتثقيفهم حول أساسيات استدامة الأعمال التجارية لفائدة هؤلاء الشباب، لتخفيف من المخاطر التي سيواجهونها. إقليمياً، الأردن هو الأقل من حيث هذه النسبة، حتى عام 2023. ومع ذلك، في عام 2023، كان الأردن أقرب بكثير إلى دول الفئتين (ج) و(ب) في المنطقة.

نسبة المشاركين داخل منطقة التعليم من إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي على الأقل

الشكل 7-2

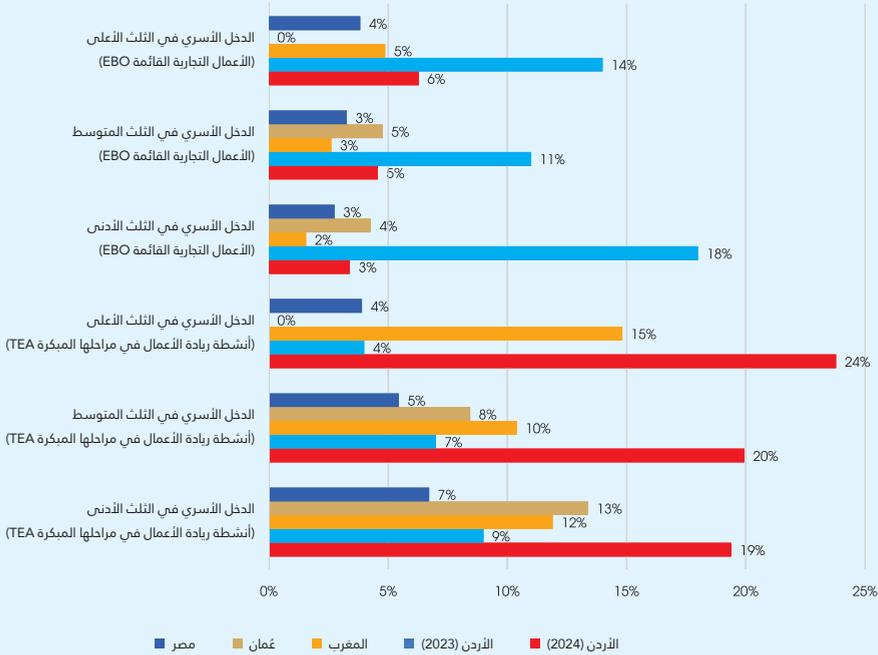


يوضح الشكل 2-8 نسب المشاركين في الاستبيان ذوي مستوى دخل معين (مقسم إلى ثلاثة مستويات) المنخرطين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) أو ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO). بالإضافة إلى مقارنة هذه النسب مع دول مماثلة من الفئتين (ج) و(ب)، يوضح الشكل أيضًا نتائج الأردن في عامي 2023 - 2024.

في عام 2024، أظهر عدد أكبر من المشاركين في الاستبيان في الأردن من جميع فئات الدخل انخراطهم في أنشطة الأعمال الموجهة، مع اتجاه متزايد نحو زيادة دخل الأسرة. وهذا يتناقض تمامًا مع نتائج دراسة الحالة الأردنية 2023، مما يشير إلى الديناميكيات السريعة لسوق الأعمال الأردني المتأثرة بالقضايا السياسية والاقتصادية. وهذا يستدعي ضرورة إجراء دراسة حالة سنوية للأردن لفهم التغييرات السريعة الحاصلة بدقة ووضع الآليات اللازمة لتجنب النتائج السلبية. أما بالنسبة للمنخرطين في الأعمال القائمة، فهناك انخفاض كبير في جميع فئات الدخل للمشاركين في الأردن في عام 2024 مقارنةً بعام 2023. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن دول المنطقة من نفس الفئة، أو حتى الفئة (ب)، تعاني من نفس النسب المنخفضة للمنخرطين في الأعمال القائمة. وهذا يعكس أن جميع المشاركين في هذه الدول من غير المرجح أن ينخرطوا في أنشطة الأعمال الموجهة، أي أنهم إما منخرطون في أنشطة الأعمال الموجهة، أو يعملون في وظائف حكومية أو في شركات عملاقة، أو ببساطة عاطلين عن العمل. يجب على حكومات هذه الدول الانتباه إلى هذه الأعداد المنخفضة، حيث تمثل الأعمال القائمة والمستدامة جوهر الاقتصاد السليم. تحتاج الاقتصادات إلى أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) لتجديد نفسها ونموها تمامًا مثل الخلايا الجديدة في جسم الإنسان، إلا أن هذه العناصر وحدها لا تكفي.

في الأردن، شهد إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) زيادة ملحوظة بين عامي 2023 و2024، لا سيما بين فئات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث ارتفعت نسبة المشاركة فيه إلى 19% في الشريحة المثوية الأدنى (33%) و20% في الشريحة المثوية الوسطى (33%)، مقارنةً بنسبة 9% و7% على التوالي في عام 2023. ويشير هذا إلى ميل متزايد نحو زيادة الأعمال بدافع الضرورة، ربما بسبب تحسن الفرص أو الضرورة الاقتصادية. من الجدير بالذكر أن الشريحة المثوية الأعلى دخلًا (33%) في الأردن شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة المشاركة فيه من 4% في عام 2023 إلى 24% في عام 2024، مما يشير إلى تحول في المشاركة الريادية بين الأفراد الأكثر ثراءً. في المقابل، ظلت ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) منخفضة نسبيًا عبر جميع فئات الدخل في الأردن، حيث كانت المجموعة ذات الدخل الأدنى (3%) هي الأكثر مشاركة في عام 2024. ويسلط هذا الاتجاه الضوء على مشهد ريادي متطور حيث تظهر الشركات في المراحل المبكرة بشكل متزايد، وخاصة بين الفئات المتوسطة والمنخفضة الدخل، مما يضع الأردن كدولة ذات ديناميكية ريادية متزايدة.

مقارنة إقليمية (دول الفتيين ب و ج) لنسبة المشاركين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) / ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) وفقاً لدخل أسرهم



2.6 توصيات السياسات

يشير انخفاض نسبة ملكية الأعمال القائمة (EBO) من 7% إلى 5% إلى ضعف في استدامة الأعمال. لزيادة معدل التحول من إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) إلى ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)، يُوصى بما يلي:

- تعزيز تنفيذ واستمرارية السياسات الحكومية، وتبسيط الإجراءات التنظيمية لتعزيز بيئة أعمال أكثر استقرارًا ودعمًا.
- تطوير إطار عمل قوي لرأس مال المشاريع لدعم احتضان المواهب المحلية والحد من هجرة الكفاءات.
- إنشاء برامج توجيه وإرشاد تهدف إلى مساعدة الشركات على تجاوز مرحلة التأسيس.
- تقديم تدريب مُركَّز في الإدارة المالية والتكيف مع السوق لرواد الأعمال.
- تحويل تركيز السياسة الحكومية من مجرد تسهيل إنشاء الشركات إلى تعزيز استمرارية الأعمال واستقرارها.

- تقديم تدريب مُركز في التكيف مع السوق والإدارة المالية لرواد الأعمال.
 - تقديم حوافز للشركات للاستثمار في البحث والتسويق واستراتيجيات النمو طويلة الأجل.
- علاوة على ذلك، تكشف النتائج أن نسبة عالية نسبياً من الذين يفتقرون إلى التعليم يشاركون في أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). ومع ذلك، يواجه هؤلاء الأفراد خطراً كبيراً في الفشل. وللتغلب على هذه المشكلة، تُقترح التوصيات التالية:
- دمج تعليم ريادة الأعمال من المرحلة الابتدائية الأولى في عدد كبير من المراحل الدراسية.
 - تنفيذ برامج تُقدّم تدريباً مهنيّاً في ريادة الأعمال، مما يُتيح الفرصة لمن لم يتلقوا تعليماً رسمياً في هذا المجال لتعزيز كفاءاتهم العملية.
 - تطوير وحدات تدريبية إلكترونية في أساسيات إدارة الأعمال مدعومة ماليّاً.
- وأخيراً، تُظهر الأرقام أن أكثر من 90% من رواد الأعمال يحفزهم ندرة الوظائف وبناء الثروة، مع تركيز ضئيل على إحداث تغيير إيجابي في العالم، يُنصح بتعزيز دوافعهم بما يتجاوز المكاسب المادية من خلال:
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال القائمة على حل المشكلات من خلال إنشاء مراكز ابتكار وحاضنات أعمال ومنح بحث وتطوير لدعم الشركات الناشئة التي تواجه التحديات الاجتماعية والبيئية.
 - توسيع نطاق الاستثمار المؤثر من خلال إنشاء صناديق مخصصة للاستثمار المؤثر، وتوفير قروض منخفضة الفائدة، وتقديم منح للشركات الناشئة ذات الأهداف الاجتماعية والبيئية الطموحة.
 - تعزيز تعليم ريادة الأعمال وتغيير العقلية من خلال دمج مقررات ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي في المناهج الجامعية، وإطلاق مسابقات تشجع على الأفكار التجارية الهادفة.
 - دعم نماذج الأعمال المستدامة والأخلاقية من خلال تقديم مزايا ضريبية، وبرامج شهادات، وحوافز مشتريات حكومية للشركات التي تُعطي الأولوية للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وللاستدامة.

الفصل الثالث

التحليل الديموغرافي

التحليل الديموغرافي

أحمد المهدي وأحمد الشاورة

يُعدّ استخدام بيانات تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) في تحليل الخصائص الديموغرافية لرواد الأعمال أمرًا أساسيًا لفهم سماتهم والتحديات التي يواجهونها والفرص المتاحة لهم ضمن فئات المجتمع المختلفة. فمن خلال تحليل عوامل مثل العمر، النوع الاجتماعي، مستوى التعليم، والدخل، يمكن لصانعي القرار والباحثين تحديد الاتجاهات في النشاط الريادي وتطوير برامج دعم موجهة. على سبيل المثال، يمكن أن تكشف بيانات تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) ما إذا كان رواد الأعمال الشباب يواجهون قيودًا مالية أكبر، أو ما إذا كانت رائدات الأعمال يواجهن صعوبة في الوصول إلى الموارد، أو كيف يؤثر التعليم على استمرارية المشاريع. وتُسهم هذه الرؤى الديموغرافية في تطوير سياسات قائمة على الأدلة، لضمان أن تكون مبادرات ريادة الأعمال مُصممة بما يتناسب مع احتياجات مختلف الفئات، مما يعزز بيئة ريادية أكثر شمولًا وحيوية.

3.1 النوع الاجتماعي

في مجال ريادة الأعمال، من المهم دائمًا فهم ما إذا كان النوع الاجتماعي يؤثر على قرار المشاركة في الأنشطة الريادية. يوضح الشكل 1-3 نسبة مشاركة الذكور والإناث ضمن فئة رواد الأعمال في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في الأردن عبر عدة سنوات. في عام 2024، يظهر أن هناك زيادة طفيفة في دافعية الذكور مقارنةً بالإناث، بفارق يبلغ 3%. إلا أنه عند النظر إلى نتائج استبيان السكان البالغين (APS) لعام 2023 في الأردن، حيث كانت نسبة الإناث المنخرطات في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) تعادل نصف نسبة الذكور، يتضح أن الإناث في الأردن أصبحن أكثر جرأة و/أو حصلن على فرص وآليات أفضل مكنتهن من رفع نسبة مشاركتهن في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) من 11% إلى 20%، وهو بلا شك تقدم كبير. يعكس نجاح المبادرات الحكومية التي تستهدف دعم المشاريع النسائية وتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال.

تطور مشاركة الذكور والإناث في إجمالي النشاط الريادي في المرحلة المبكرة (TEA) على مر السنين في الأردن

الشكل 1-3

2024

إجمالي أنشطة ريادة الأعمال
في مراحلها المبكرة



22.5%



19.5%

2023

إجمالي أنشطة ريادة الأعمال
في مراحلها المبكرة



19.9%



10%

2019

إجمالي أنشطة ريادة الأعمال
في مراحلها المبكرة



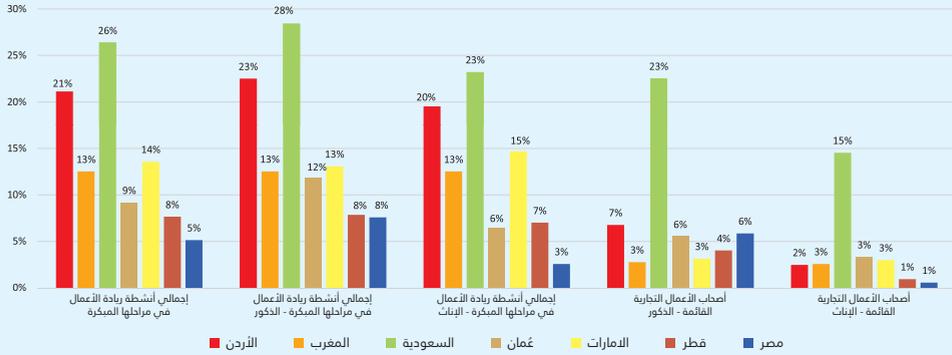
11.4%



6.8%

يُظهر الشكل 1-3 أن الرجال يهيمنون على ملكية الأعمال القائمة (EBO)، بينما تميل النساء للانخراط في المشاريع الصغيرة أو الناشئة (BB) وقد تم رصد هذا الفرق أيضًا في نتائج استبيان السكان البالغين (APS) لعام 2023. علاوة على ذلك، تُظهر البيانات انخفاضًا في نسب المشاركة لكلا الجنسين؛ فقد انخفضت نسبة الذكور من 11% إلى 7%، في حين تراجعت نسبة الإناث بشكل طفيف من 3% إلى 2.5%.

الشكل 2-3 نسبة إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وملكيتها الشركات القائمة (EBO) حسب النوع الاجتماعي في الأردن مقارنة بالدول الإقليمية الأخرى



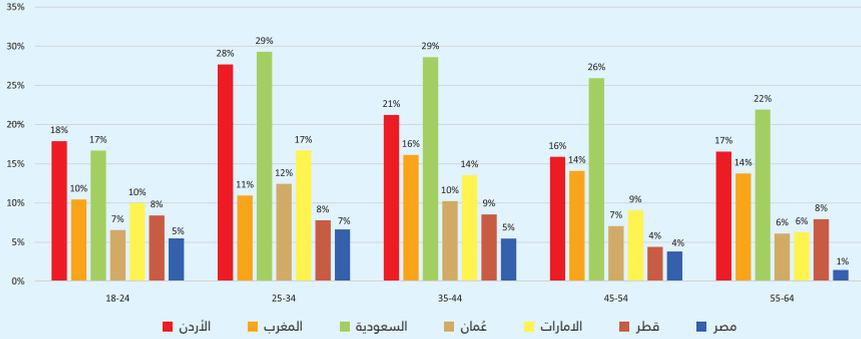
يعرض الشكل 2-3 أيضًا مقارنة إقليمية لنسبة مشاركة كل من الجنسين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وملكيتها الأعمال التجارية القائمة (EBO). فعلى المستوى الإقليمي، أظهرت كل من المغرب، والإمارات العربية المتحدة، وقطر توازنًا واضحًا بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة في زيادة الأعمال سواء في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) أو ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO). أما في السعودية وسلطنة عُمان ومصر فيلاحظ أن للنوع الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا على الانخراط في تأسيس الشركات الناشئة (SU) أو امتلاك شركات صغيرة (BB)، ويزداد هذا التأثير بشكل أكبر عند الحديث عن ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) في هذه الدول. وأخيرًا، تُظهر جميع الدول، وبغض النظر عن النوع الاجتماعي، انخفاضًا ملحوظًا في نسب المشاركة عند الانتقال من إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) إلى ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO).

3.2 العمر

يقوم استبيان السكان البالغين (APS) بدراسة العلاقة بين العمر والانخراط في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وملكيتها الأعمال التجارية القائمة (EBO). يوضح الشكل 3-3 مقارنة إقليمية لنسبة المنخرطين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) ضمن كل فئة عمرية من الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين 18 و64 عامًا. وقد تم تقسيم الفئات العمرية إلى خمس مجموعات: 18-24 سنة، 25-34 سنة، 35-44 سنة، 45-54 سنة، و55-64 سنة. ومن الواضح أن الفئة العمرية 25-34 سنة في الأردن هي الأكثر اهتمامًا بإجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رغم اختلاف تصنيف هذه الدول إلى فئة (أ) ودول فئة (ب). أما دول الإقليم ذات التصنيف المماثل (مثل المغرب ومصر)، فالوضع مختلف؛ إذ تُظهر مصر نسب انخراط منخفضة في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) لكل فئة عمرية، بينما تسجل المغرب أعلى نسبة انخراط في الفئة العمرية 35-44 سنة. ومع ذلك، حين ننظر للمجمل الدول، نلاحظ اتجاهًا عامًا يتمثل في أن أعلى نسب المشاركة تتركز في الفئتين العمريتين الثانية والثالثة، بينما تكون النسب أقل على طرفي السلم العمري. وهذا يتماشى مع المنطق العام، نظرًا لما يتطلبه الانخراط في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، فهذه الفئات العمرية ما تزال شابة وتمتلك روح المبادرة والمجازفة، لكنها ليست صغيرة لدرجة تفتقر إلى الخبرة. ومع الارتفاع الملحوظ في سن الزواج في هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فإن الكثير من الأفراد في هذه المرحلة العمرية لا يخشون فقدان دخل أسرهم.

نسبة المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في كل فئة عمرية (18-64)

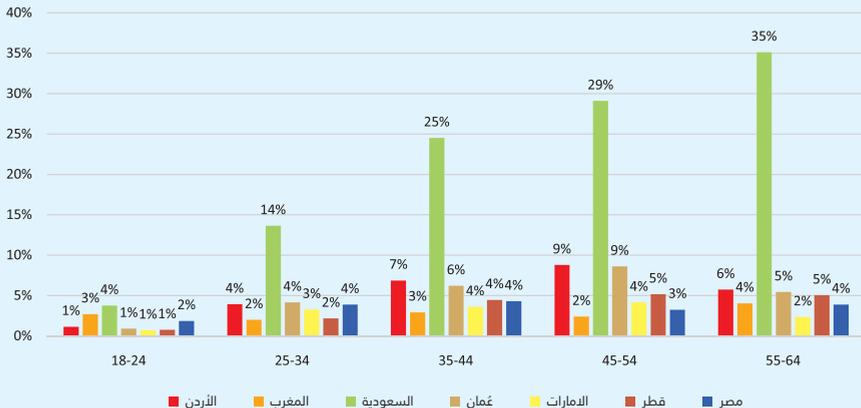
الشكل 3-3



يوضح الشكل 3-4 نسبة المشاركين في الاستبيان المنخرطين في المشاريع القائمة (EBO) ضمن كل فئة عمرية في مقارنته إقليمية. من الواضح أن هذه النسب أقل بكثير من نسب المشاركين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في الأردن، والمغرب، وسلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة. فبالتأخرى، يُظهر الشكل أن الفئات العمرية التي تزيد أعمارها عن 35 سنة هي الأكثر انخراطاً في ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO)، كلما تقدم الفرد في السن، زادت احتمالية رغبته في التوجّه نحو مشاريع قائمة لتأمين دخل ثابت بعيداً عن مخاطر إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). كما أن التقدّم في العمر يمنح الأفراد فرصاً أفضل لتأمين أنفسهم في كيانات يمكن تصنيفها كملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO). أما في السعودية، فلا تقتصر الملاحظة على النسب العالية نسبياً للمنخرطين في ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) مقارنة ببقية الدول في المنطقة، بل يظهر أيضاً ارتفاعاً في النسبة كلما ارتفعت الفئة العمرية، حيث إن أكثر من ثلث المشاركين في الاستبيان الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 سنة أفادوا بأنهم منخرطون في ملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO).

نسبة المنخرطين في ملكية الأعمال القائمة (EBO) في كل فئة عمرية (18-64)

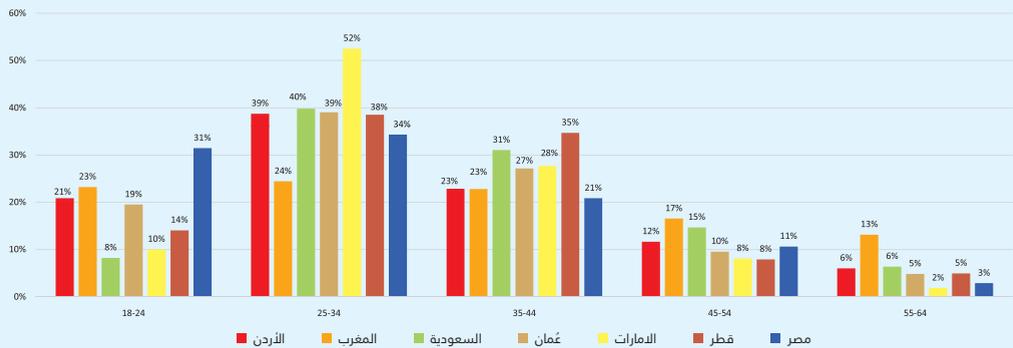
الشكل 4-3

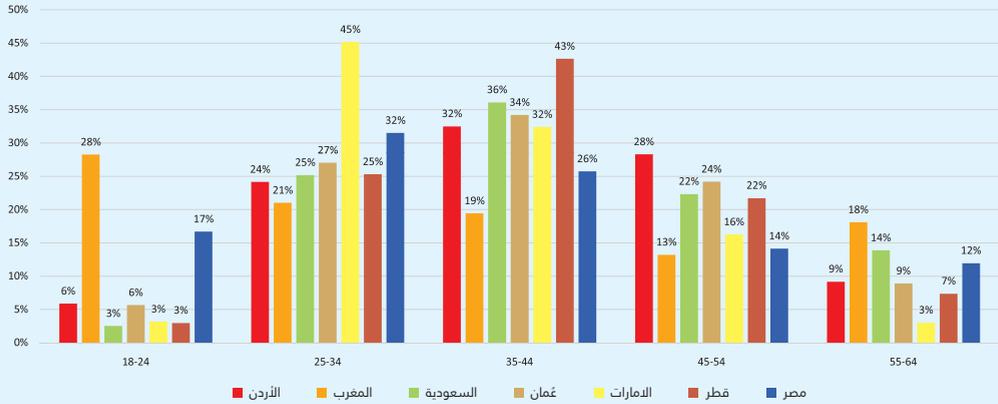


يوضح الشكل 3-5 كيفية توزيع المنخرطين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بين الفئات العمرية في الأردن ودول المنطقة الأخرى. في الأردن، حوالي 60% من المنخرطين هم دون سن 34 عامًا، وهو ما يتوافق مع الاستنتاجات السابقة المتعلقة بمتطلبات الانخراط في الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها. في الواقع، يوجد في الأردن 10% فقط من الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 45 عامًا وينخرطون في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) تُظهر معظم دول المنطقة اتجاهات مماثلة، مع تغيرات طفيفة في التوزيع. على سبيل المثال، في المغرب، نرى أن 87% من المنخرطين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) هم في سن 54. ومن المثير للاهتمام أن دراسة استبيان السكان البالغين (APS) للأردن 2023 كشفت عن توزيعات مماثلة لإجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بين الفئات العمرية.

عندما يتعلق الأمر بملكية الأعمال القائمة (EBO)، فإنه يظهر توزيعًا مختلفًا للأعمار كما هو موضح في شكل 3-6. على سبيل المثال، في الأردن، يبلغ عمر ما يقرب من 70% من المشاركين فيملكية الأعمال التجارية القائمة (EBO) 35 عامًا أو أكثر. أما في المغرب، يبلغ عمر ما يقرب من 50% من أصحاب الأعمال التجارية القائمة (EBO) 34 عامًا أو أقل. في الواقع، باستثناء مصر والمغرب، فإن جميع الدول الإقليمية لديها أكثر من 80% من الأفراد من أصحاب الأعمال التجارية القائمة (EBO) تتراوح أعمارهم بين 25 و54 عامًا. يدل ذلك على أن الشركات الموجودة في مصر والمغرب تميل إلى توظيف أفراد من فئات عمرية صغيرة جدًا أو كبيرة نسبيًا، وهو ما يُحتمل أن يكون مرتبطًا بطبيعة هذه الشركات التي لا تشترط الحصول على تعليم جامعي، فالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا من أصحاب الأعمال القائمة (EBO) هم أقل احتمالًا لحيازة مؤهلات التعليم العالي. وبالنسبة لنتائج استبيان السكان البالغين (APS) لعام 2023، في الأردن، هناك زيادة بنحو 10% في نسب ملكية الأعمال القائمة (EBO) والذين تتراوح أعمارهم بين 35 و54 عامًا. وهذا يعني أن الشركات القائمة في الأردن تعتمد بشكل أكبر على الأفراد في مثل هذه الأعمار فيما يقدمونه من موثوقية واستمرارية في الإنتاج بروتات متوسطة.

الشكل 3-5
نسبة المشاركين على الاستبيان في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في كل فئة عمرية (18-64)

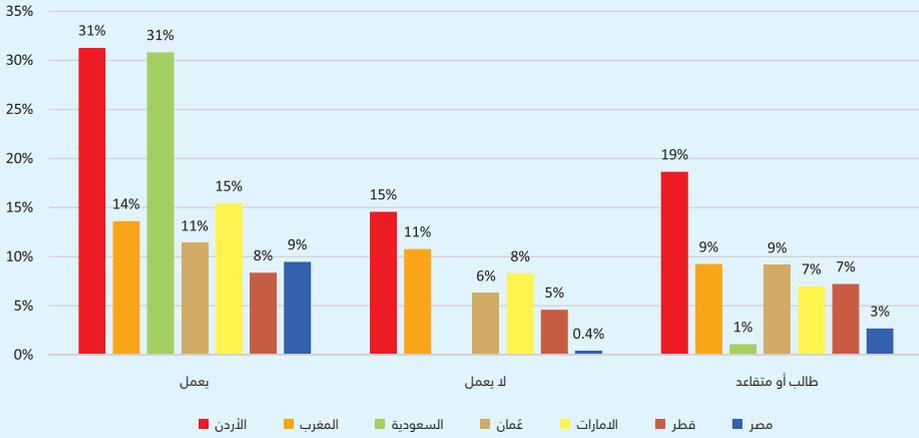




3.3 حالة العمل

يدرس استبيان السكان البالغين (APS) أيضًا حالة العمل للمنخرطين في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). يوضح الشكل 3-7 أن ما يقرب من ثلث الأردنيين العاملين مهتمون بالانخراط في إجمالي أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). يمكننا أن نستنتج من ذلك أن العاملين يتمتعون بثقة أكبر عند دخولهم مجال الأعمال الجديدة، إذ تُشكّل ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) مصدر دخل إضافي لهم. ومن ناحية أخرى، تُظهر البيانات أن 15% من السكان غير العاملين يمارسون ريادة الأعمال بدافع الضرورة، مما يشير إلى أن نحو واحد من كل سبعة عاطلين عن العمل شاركوا في الاستبيان قد اتجهوا إلى أنشطة ريادة الأعمال المبكرة كوسيلة للتغلب على البطالة. يمثل هذا الرقم ضعف ما تم تسجيله في استبيان السكان البالغين (APS) لعام 2023، مما يعكس الأثر المتزايد لريادة الأعمال بدافع الضرورة على المجتمع الأردني. ومن الجدير بالذكر أن الأردن شهد ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة المنخرطين في أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بين فئتي الطلبة والمتقاعدين، إذ ارتفعت النسبة من 11% في عام 2023 إلى 19% في عام 2024. على الصعيد الإقليمي، تتبع المملكة العربية السعودية نمطًا مشابهًا للأردن من حيث فئات العمل، إلا أن غير العاملين والمتقاعدين والطلبة في السعودية لم يظهر اهتمامًا يُذكر في الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). في الواقع، يرتبط الدافع القوي للانخراط في أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بوجود حالة عمل نشطة، مقارنةً بفئات غير العاملين أو المتقاعدين أو الطلبة، مع وجود اختلافات طفيفة بين الدول؛ إذ تُظهر كل من عُمان وقطر أقل تأثير لحالة العمل في قرار الانخراط في هذه الأنشطة.

نسبة المشاركين في أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) وفقاً لحالتهم العملية



3.4 السياسات المُوصى بها

تُظهر البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة رائدات الأعمال المشاركات في أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، حيث ارتفعت من 11% إلى 20% بفضل المبادرات الحكومية الداعمة. ومع ذلك، لا تزال نسبة النساء ضمن مُلكية الأعمال القائمة (EBO) منخفضة جداً، إذ لا تتجاوز 2.5%، مما يشير إلى وجود تحدٍ كبير أمام استثمارية مشاريعهن. ولتعزيز انتقال رائدات الأعمال من مرحلة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) إلى مرحلة الأعمال القائمة (EBO)، يُفترض اعتماد التوصيات التالية:

- استهداف برامج الإرشاد والتمويل المُصممة لتسهيل نموّ الشركات التي تقودها النساء بعد مرحلة التأسيس.

- زيادة حملات التوعية حول جاهزية التمويل والاستثمار لرائدات الأعمال.

تُظهر نتائج استبيان السكان البالغين (APS) أن غالبية المنخرطين في أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) هم من فئة الشباب دون سن 34 عاماً، حيث يشكلون 60% من المشاركين، مما يعكس مشاركة قوية من فئة الشباب. في المقابل، ترتفع نسبة مُلكية الأعمال القائمة (EBO) مع التقدم في العمر، مما يشير إلى أن رواد الأعمال الشباب يواجهون صعوبات في الحفاظ على استدامة مشاريعهم على المدى الطويل. ولتمكينهم من توسيع نطاق أعمالهم، يُوصى باتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء برامج تسريع أعمال مدعومة حكومياً للشركات التي يقودها الشباب.

- تقديم منح لتقليل المخاطر أو حوافز ضريبية للشركات الناشئة التي تستمر لأكثر من ثلاث سنوات.

- تنفيذ برامج تدريب أعمال منظمة لرواد الأعمال الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً لتعزيز مهاراتهم الإدارية.

تشير البيانات إلى تناوٍ ملحوظ لريادة الأعمال بدافع الضرورة، حيث ارتفعت نسبة المنخرطين في أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) بدافع الضرورة إلى 15%، أي ضعف النسبة المسجلة في عام 2023، ما يعكس لجوء العديد منهم إلى ريادة الأعمال كوسيلة للبقاء. وبناءً على ذلك، تُقترح التوصيات التالية:

- **تنظيم ورش عمل حول استمرارية الأعمال** لمساعدة رواد الأعمال على تحسين قدرتهم على الاستمرار على المدى الطويل.
- **توفير قروض صغيرة مدعومة** بفوائد أقل للأفراد العاطلين عن العمل الذين يُطلقون مشاريع تجارية.
- أخيراً، يشارك نحو ثلث رواد الأعمال العاملين الذين شملهم الاستبيان في أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) كمصدر دخل إضافي. ومع ذلك، لم يتمكن العديد منهم من الانتقال إلى ملكية الأعمال بدوام كامل. ولتمكين هذا الانتقال من الدخل الثانوي إلى ملكية الأعمال الرئيسية، تُقدّم التوصيات التالية:
- **تطوير برامج انتقالية منظمة من ريادة الأعمال بدوام جزئي إلى ريادة الأعمال بدوام كامل**، تتضمن آليات ضمان مالي مثل التمويل التدريجي أو التأمين.
- **تشجيع الشركات على تطبيق سياسات إجازات ريادة الأعمال**، مما يُمكن الموظفين من اختبار أفكارهم التجارية دون المخاطرة بأمنهم الوظيفي.
- **تعزيز ترتيبات العمل المرنة لرواد الأعمال الموظفين**، مما يسمح لهم بتنمية أعمالهم مع الحفاظ على دخلهم الأساسي.

الفصل الرابع

الاتجاهات والتصورات

الاتجاهات والتصورات

أحمد الشواورة وعلاء خليفة

لبناء بيئة ريادية ناجحة، من الضروري فهم اتجاهات الأفراد وتصوراتهم تجاه ريادة الأعمال. يستعرض هذا الفصل آراء الأردنيين حول ريادة الأعمال، وقدراتهم، ومخاوفهم من الفشل مستندًا إلى بيانات استبيان السكان البالغين (APS)، كما يسلط الضوء على كيفية رؤية الناس للفرص والتحديات، ودور وسائل الإعلام في التأثير على تشكيل الوعي بريادة الأعمال وبنقاش المهارات، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والخوف من الفشل، وهي عوامل تؤثر على نجاح أو فشل ريادة الأعمال.

4.1 العقلية الريادية: الفرص والتحديات والإعلام

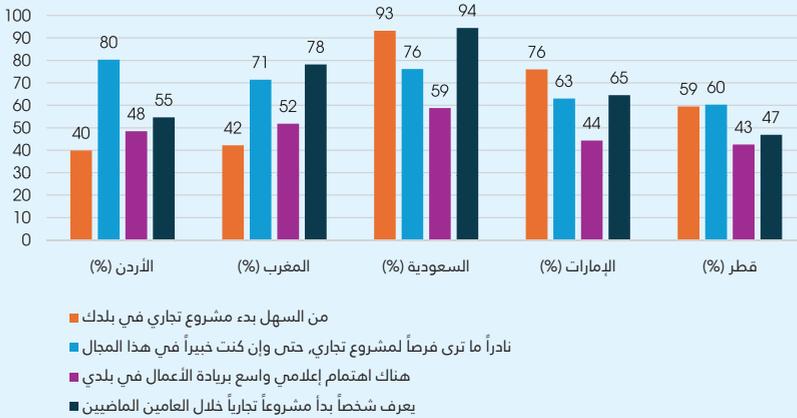
تشكل العقليات الريادية من خلال تصوّر الفرص، وسهولة بدء الأعمال التجارية، وتأثير وسائل الإعلام في تعزيز ريادة الأعمال. يوضح الشكل 1-4 نتائج استبيان السكان البالغين (APS) المتعلقة بالعقليات الريادية في الأردن مقارنةً ببعض الاقتصادات المختارة في المنطقة.

يُظهر الاستبيان أن الأردنيين أقل تفاؤلاً حول سهولة بدء مشروع تجاري مقارنة بدول الجوار كما يوضح الشكل 1-4، إذ إن 40% فقط من المشاركين يعتقدون أن بدء عمل تجاري هو أمر سهل، وهي نسبة تقل كثيراً عن مثيلاتها المملكة العربية السعودية (93%)، والإمارات العربية المتحدة (76%)، وقطر (59%). وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك عوائق تنظيمية أو هيكلية تعيق نمو ريادة الأعمال في الأردن.

كذلك، يرى 80% من الأردنيين أن فرص الأعمال نادرة بالرغم من امتلاكهم الخبرة في مجال معين، وهي أعلى نسبة بين الدول التي شملها الاستبيان، مقارنةً بـ 71% في المغرب، و76% في المملكة العربية السعودية، ونسبة أقل من ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا يشير إلى وجود تصور راسخ حول ندرة الفرص، ما قد يثني رواد أعمال محتملين عن حوض تجربة ريادة الأعمال.

كما أن التغطية الإعلامية لريادة الأعمال محدودة نسبيًا في الأردن وتبلغ (49%)، وهي أقل من السعودية (59%) والمغرب (52%)، مما يؤكد الحاجة إلى المزيد من الترويج لريادة الأعمال في وسائل الإعلام.

كما أن الوعي بالأعمال التجارية الجديدة لا يزال منخفضًا، حيث يعرف 55% فقط من الأردنيين شخصًا بدأ مشروعًا تجاريًا في العامين الماضيين، مقارنةً بنسبة 94% في السعودية و78% في المغرب. تشير هذه النتائج كما يظهر في الشكل 1-4 إلى حاجة الأردن لتعزيز البيئة التنظيمية، وتحسين فرص الوصول إلى الأعمال، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتوسيع دائرة التوعية والدعم الإعلامي.



4.2 مهارات ريادة الأعمال، والقرارات الاستراتيجية، واستغلال الفرص، والخوف من الفشل

يعتمد نجاح ريادة الأعمال على امتلاك المهارات الأساسية واتخاذ القرارات الذكية. ومن هنا، تبرز أهمية القدرة على ملاحظة الفرص واقتناصها في سوق تنافسي. ومع ذلك، يُحجم كثيرون عن اتخاذ القرارات بسبب خوفهم من الفشل، مما قد يمنعه من إطلاق مشاريعهم، لذا، فإن تحليل هذه العوامل ومعالجتها أمر ضروري لبناء عقلية ريادية قوية وابتكارية. واستناداً إلى نتائج الاستبيان الموضحة في الشكل 2-4، نستعرض فيما يلي وصفاً موجزاً لهذه العوامل.

تثق نسبة عالية من الأردنيين بامتلاكهم المعرفة والمهارات في ريادة الأعمال لبدء مشروع تجاري بواقع 72% وهي نسبة أفضل من مثيلاتها في مصر (60%)، وقطر (64%)، والإمارات (68%)، إلا أنها أقل من السعودية (93%) والمغرب (75%).

وهذا يُشير إلى أن هناك جهوداً إيجابية بُذلت لبناء أساس متين لريادة الأعمال في الأردن. ومع ذلك، فإن توفير المزيد من برامج التدريب والإرشاد يمكن أن يساهم في رفع مستوى الجاهزية لبدء الأعمال التجارية. كما يُعد التخطيط المهني على المدى الطويل عاملاً محورياً لا يمكن تجاهله لتحقيق النجاح في عالم ريادة الأعمال.

في الأردن، أعرب 82% من المشاركين في الاستبيان على أن قراراتهم المهنية تأتي ضمن استراتيجية مهنية طويلة الأمد، وهي نسبة قريبة من الإمارات (83%) لكنها لا تزال أقل من السعودية (93%). وهذا يشير إلى أن العديد من الأردنيين يتبعون نهجاً استراتيجياً في مسيرتهم المهنية، إلا أن هناك مجالاً لتطوير مسارات ريادية أكثر تنظيماً.

وكما يعكس استعداد الأردنيين لاتخاذ خطوات عملية باتجاه الفرص الواعدة بتحقيق الأرباح. وعند دمج هذه العوامل في مؤشر واحد، يُسجل الأردن نسبة 59%، مما يشير إلى أن العديد من رواد الأعمال

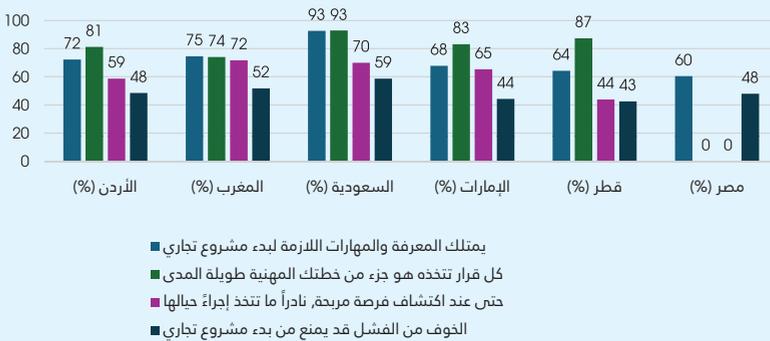
يتجهون فعلاً نحو استغلال الفرص بدلاً من التردد. وتتشابه هذه النسبة مع كل من الإمارات (65%) وقطر (44%)، حيث لوحظت توجهات مشابهة، بينما تُظهر كل من المغرب (72%) والسعودية (70%) ميلاً أكبر نحو التحفظ، مما يعكس نهجاً أكثر حذراً في التعامل مع زيادة الأعمال.

ويعد هذا مؤشراً إيجابياً بالرغم من أن الخوف من الفشل يظل هاجساً رئيسياً في الأردن حيث أفاد 48% من المشاركين بأن هذا الخوف يمنعهم من بدء عمل تجاري وهذه النسبة مشابهة لتلك في مصر (48%) والمغرب (52%)، ولكنها أقل من السعودية (59%)، بينما لا تزال أعلى من الإمارات (44%) وقطر (43%). ويمكن معالجة هذا الخوف من خلال تحسين الوصول إلى الموارد، وتوفير الإرشاد والدعم للأعمال التجارية، مما يساهم في بناء بيئة ريادية أكثر مرونة وازدهاراً في البلاد.

وكما يتضح في الشكل 4-2، تُظهر الفئة الأردنية عقلية ريادية واعدة، حيث تتمتع بثقة قوية في المهارات واستعداد لاعتنام الفرص المتاحة. ومع ذلك، فإن الحد من الخوف من الفشل وتعزيز استراتيجيات مهنية طويلة الأمد متوافقة مع زيادة الأعمال سيكون أمراً مهماً لاستدامة وتوسيع النظام البيئي الريادي في البلاد.

نتائج استبيان السكان البالغين (APS) المتعلقة بمهارات زيادة الأعمال، والقرارات الاستراتيجية، واستغلال الفرص، والخوف من الفشل. بعض البيانات غير متوفرة بالنسبة لمصر

الشكل 4-2



4.3 النوع الاجتماعي وريادة الأعمال: استكشاف الفرص وجاهزية المهارات

يلعب النوع الاجتماعي دوراً مهماً في تشكيل تجارب ريادة الأعمال، حيث يؤثر في كيفية إدراك الأفراد للتحديات والفرص واستجاباتهم لها. يواجه كل من الذكور والإناث مستويات مختلفة من الخوف من الفشل، مما يؤثر على ثقتهم في إطلاق مشاريعهم التجارية، وقد تكون لديهم تصورات مختلفة عن ظروف المعيشة والبيئة وتأثيرها في بدء الأعمال الجديدة. وبالمثل، يمكن أن يؤثر النوع الاجتماعي على الاعتقاد بامتلاك المهارات اللازمة لتحقيق النجاح. إن فهم هذه الفروقات أمر بالغ الأهمية لإنشاء بيئات داعمة تعزز ريادة الأعمال بين فئات الجنسين المختلفة.

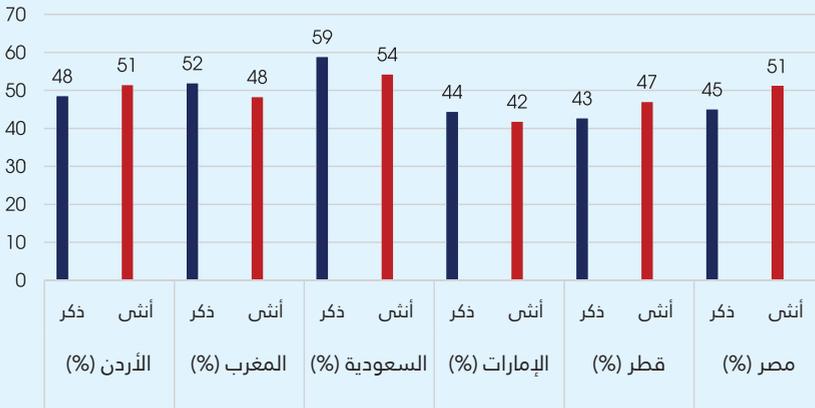
يوضح الشكل 4-3 الاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي في الاستجابة للخوف من الفشل كعائق أمام ريادة الأعمال في عدد من الدول، وبالأخص في الأردن. وتشير البيانات إلى أن نسبة الإناث في الأردن

اللّاتي يشعرون بأنّ الخوف من الفشل قد يمنعهن من بدء مشروع تجاري تبلغ 51%، مقارنة بـ 48% من الذكور. ويعكس هذا التفاوت رؤية النوع الاجتماعي للفشل والمخاطرة في التوجهات الريادية. وتستدعي هذه الفروقات تدخلاً موجّهاً لمعالجة الأمور المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بهدف التخفيف من أثر الخوف من الفشل، لا سيما لدى الإناث. ومع أنّ الفجوة في الأردن بسيطة، إلا أنّ تعميم هذا الاتجاه على باقي الدول ليس دقيقاً. ففي المغرب، على سبيل المثال، ترى نسبة أكبر من الذكور (52%) مقارنة بالإناث (48%) أنّ الخوف من الفشل يمثل عائقاً. أما في السعودية، فإنّ الخوف من الفشل يبدو أعلى بين الذكور (59%) مقارنة بالإناث (54%). وفي الإمارات، يُظهر الذكور مستويات خوف أكثر من الإناث (44% مقابل 42%). أما في قطر ومصر، فقد ظهرت أنماط مشابهة لما هو عليه الحال في الأردن، حيث كانت نسبة الإناث اللواتي أُشرن إلى الخوف من الفشل كعائق لريادة الأعمال أعلى من الذكور: 47% مقابل 43% في قطر و54% مقابل 51% في مصر.

يُظهر هذا النوع من المقارنة بين الدول كيف أنّ الخوف من الفشل لا يزال يُشكل مصدر قلق في مختلف أنحاء المنطقة، إلا أنّ آثاره تختلف بحسب النوع الاجتماعي، مما يستدعي اتباع أساليب تتناسب مع كل سياق لتعزيز ريادة الأعمال. ومن خلال التركيز على الزيادة الطفيفة في مشاعر الخوف لدى النساء في الأردن، ستكون هذه المبادرات ضرورية لتشجيع مشاركة أكبر للنساء، والمساهمة في تقليل الخوف لديهن وتحفيز ريادة الأعمال.

استجابات الذكور/الإناث حول الخوف من الفشل كعائق أمام بدء مشروع تجاري

الشكل 3-4



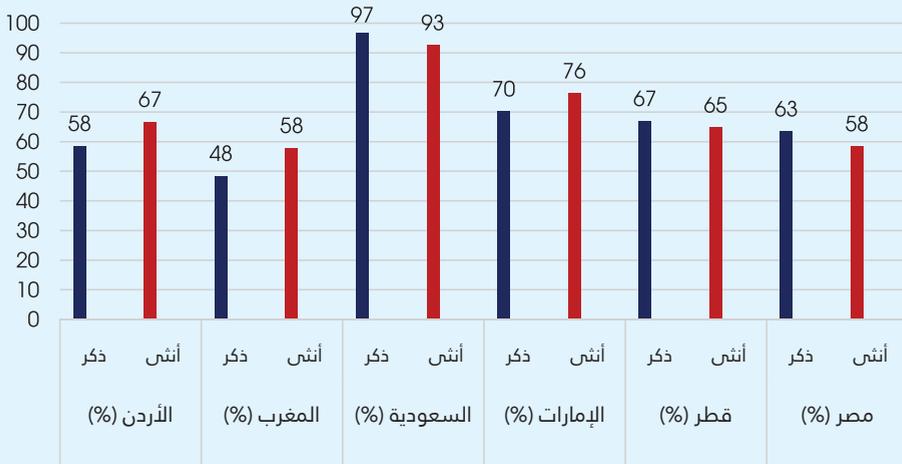
بينما يُظهر الشكل 4-4 الفروقات بين الجنسين في تصوّر ظروف المعيشة وتأثيراتها على إمكانية بدء مشروع تجاري خلال الأشهر الستة القادمة، فمن اللافت أنّ البيانات المتعلقة بالأردن تُظهر أنّ نسبة أعلى من الإناث (67%) يعتقدن أنّ ظروف المعيشة داعمة جداً لبدء مشروع تجاري، مقارنةً بالذكور (58%). وهذا يشير إلى أنّ النساء الأردنيات يتمتعن بنظرة أكثر تفاؤلاً تجاه دور بيئتهن في تحفيز ريادة الأعمال مقارنةً بنظرائهن من الذكور. وقد تم رصد هذا الاتجاه أيضاً في المغرب، حيث عبّرت نسبة أعلى من النساء (58%) عن ثقتهن بأنّ ظروف معيشتهم ستدعم إطلاق مشاريع جديدة، مقارنةً بالرجال (48%). وهذا يدل على وجود قاسم مشترك بين البلدين يتمثل في التفاؤل الأكبر لدى النساء تجاه ريادة الأعمال.

وعلى النقيض من ذلك، تُظهر المملكة العربية السعودية مستوى عالٍ جدًا من الثقة لدى كلا الجنسين؛ حيث يعتقد 97% من الذكور و93% من الإناث أن بيئتهم المعيشية داعمة جدًا لبدء عمل تجاري. ويعكس هذا مؤشرًا قويًا على الإيمان بملاءمة البيئة لزيادة الأعمال في السعودية، لكنه لا يُظهر الفجوة بين الجنسين كما هو الحال في دول مثل الأردن أو المغرب. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالالاتجاه إيجابي أيضًا، حيث أبدت نسبة أعلى من الإناث (76%) مقارنة بالذكور (70%) آراء إيجابية حول ظروف المعيشة المرتبطة بريادة الأعمال. لكن هذا النمط ينقلب في كل من قطر ومصر، حيث عبّر نسبة أكبر من الذكور (67%) مقابل (65%) من الإناث في قطر و(63%) مقابل (58%) من الإناث عن اعتقادهم بأن بيئتهم المحيطة يمكن أن تشجع على تطوير ريادة الأعمال.

تُبرز هذه النتائج أهمية السياق في تشكيل المواقف الريادية، كما تسلط الضوء على الفروقات بين الجنسين في تصوّر ظروف المعيشة التي تُعدّ محفزة لتأسيس المشاريع في مختلف أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بالدعم الذي توفره ظروف المعيشة في الأردن، فإن النسبة المرتفعة من الإناث اللواتي يعتقدن أن بيئتهن داعمة تشير إلى وجود قاعدة محتملة أقوى لتعزيز ريادة الأعمال النسائية، حيث يبدو أن النساء في الأردن يُظهرن ثقة أكبر في بيئتهن كآلية داعمة لإنشاء الأعمال التجارية.

استجابات الذكور / الإناث حول ما إذا كانت هناك ظروف جيدة لبدء مشروع تجاري خلال الأشهر الستة القادمة في المنطقة التي يعيشون فيها

الشكل 4-4



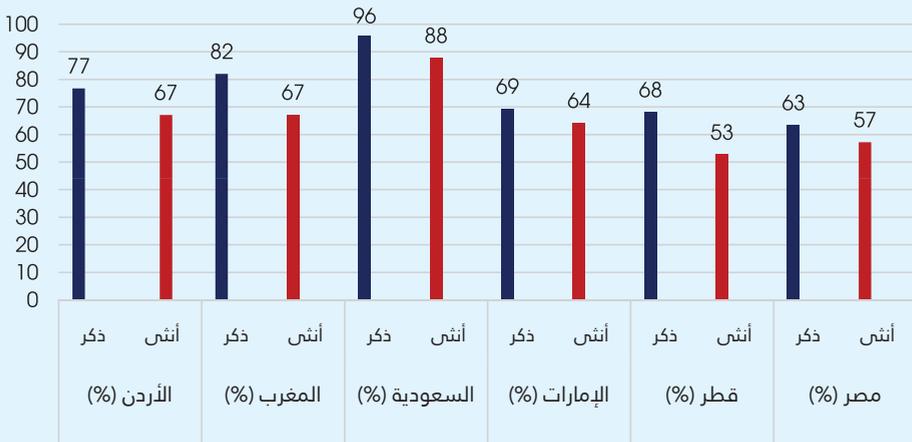
يوضح الشكل 4-5 الفروقات بين الجنسين في تصوّر الفرد حيال امتلاكه المعرفة والمهارات اللازمة لبدء مشروع تجاري. وتشير نتائج الأردن إلى وجود فجوة واضحة بين الجنسين، حيث عبّر نسبة أكبر من الذكور (77%) مقارنة بالإناث (67%) عن شعورهم بأنهم يمتلكون المهارات الكافية لريادة الأعمال. ويُفهم من ذلك أن الذكور في الأردن يشعرون بأنهم أكثر استعدادًا لبدء مشاريعهم الخاصة مقارنة بالإناث، مما يعكس اختلافًا بين الجنسين في تقييم الجاهزية لريادة الأعمال يظهر هذا الاتجاه أيضًا في المغرب،

حيث يعتقد 82% من الذكور أنهم يمتلكون المهارات اللازمة لبدء مشروع تجاري، مقابل 67% من الإناث. بينما في المملكة العربية السعودية، فتظهر مستويات ثقة أعلى بكثير لدى الجنسين، إذ يشعر 96% من الذكور و88% من الإناث بأنهم مؤهلون لبدء عمل تجاري، مما يشير إلى توفر شعور قوي بالجاهزية لدى كلا الجنسين في السعودية. بينما في الإمارات العربية المتحدة ومصر، تتقلص الفجوة بين الجنسين في الثقة بمهارات قيادة الأعمال، حيث عبّر 69% من الذكور و64% من الإناث في الإمارات، و63% من الذكور و57% من الإناث في مصر عن ثقتهم بامتلاك المهارات اللازمة، وهذا يعكس فجوة متوسطة. أما في قطر، فتظهر الفجوة الأكبر في المنطقة، حيث أبدى 68% من الذكور مقابل 53% فقط من الإناث ثقتهم بامتلاكهم المهارات المطلوبة لبدء مشروع تجاري، وهو ما يشير إلى وجود تفاوت كبير بين الجنسين في التقييم الذاتي للجاهزية لقيادة الأعمال في قطر.

تشير هذه القراءات بشكل عام إلى اتجاه ثابت حيث تظهر جميع الدول ميلًا عامًا لدى الذكور للتعبير عن ثقة أكبر بقدراتهم الريادية مقارنة بالإناث. ويتجلى هذا الاتجاه بوضوح في الأردن، حيث توجد فجوة واضحة، وإن لم تكن الأكبر. وبالتالي، فإن معالجة التفاوت بين الجنسين قد تكون وسيلة لتعزيز الثقة والجاهزية الريادية لدى النساء، مما قد يساهم في تقليص فجوة المهارات المتصورة.

استجابات الذكور / الإناث حول ما إذا كانوا يمتلكون المعرفة / المهارات المطلوبة لبدء مشروع تجاري

الشكل 4-5



4.4 السياسات الموصى بها

يُعتبر الخوف من الفشل عائقًا كبيرًا يثني الكثيرين عن الدخول في عالم ريادة الأعمال، حيث أشار 48% من الأردنيين إلى أنه السبب الذي يمنعهم من البدء في مشاريع خاصة بهم. ولمعالجة هذا التحدي والحد من تأثيره، يُقترح اتباع التوصيات التالية:

- تطوير نماذج تمويل قادرة على تحمل الفشل، مثل تمويل الفرصة الثانية لرواد الأعمال ذوي الأفكار الجديدة الواعدة.

- تنفيذ برامج تدريب على الصمود الريادي، تركز على إدارة المخاطر واستراتيجيات التعامل مع التحديات والتعثرات.
- إنشاء شبكات دعم لحالات فشل الأعمال، يقوم من خلالها رواد الأعمال ذوو الخبرة بتوجيه من سبق لهم مواجهة تحديات في مشاريعهم.
- تنظيم فعاليات دورية مثل ورش العمل والندوات وفتح قنوات تواصل تربط رواد الأعمال الطموحين بأصحاب الأعمال الناجحين والمرشدين والمستثمرين.
- علاوة على ذلك، تُظهر نتائج استبيان السكان البالغين (APS) أن 80% من الأردنيين لا يؤمنون بوجود فرص للأعمال التجارية، حتى عندما يكون لديهم معرفة في مجال معين. ويمكن أن يؤدي القلق بشأن ندرة الفرص إلى تثبيط عزيمة رواد الأعمال المحتملين. وفي هذا السياق، يُوصى بما يلي:
 - تحديد الفرص في القطاع الخاص والترويج لها في المجالات التي يتمتع فيها الأردن بميزة تنافسية، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة.
 - توفير دعم وموارد موجهة لرواد الأعمال العاملين في هذه القطاعات.
- استناداً إلى النتيجة التي تفيد بأن نسبة أقل من الإناث في الأردن (67%) مقارنة بالذكور (77%) يشعرون بأنهن يمتلكن المعرفة والمهارات اللازمة لبدء مشروع تجاري، تهدف التوصيات التالية إلى معالجة الفجوة بين الجنسين في الجاهزية لريادة الأعمال:
 - إطلاق مبادرات تدريبية شاملة موجهة للنساء، تركز على المهارات العملية للمشاريع التجارية بهدف تعزيز الثقة بالنفس والكفاءة.
 - تسليط الضوء على قصص نجاح لرائدات أعمال أردنيات والاحتفاء بها.
- أخيراً، تشير الأرقام إلى أن التغطية الإعلامية لريادة الأعمال في الأردن (49%) أقل مقارنة بدول المنطقة الأخرى، مما قد يؤثر على تصور الناس لفرص الأعمال. وبناءً على ذلك، يُوصى بما يلي:
 - تعزيز التغطية الإعلامية لريادة الأعمال، بما في ذلك قصص النجاح، والموارد المتاحة، وفرص الأعمال.
 - تشجيع التعاون بين وسائل الإعلام والمنظمات الريادية لزيادة الوعي بالابتكار ونجاح الشركات الناشئة.
 - استغلال المنصات الرقمية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لريادة الأعمال وإلهام رواد الأعمال الطموحين.

الفصل الخامس

خصائص التأثير

خصائص التأثير

أحمد الشواورة وعلاء خليفة

يتعدى تأثير زيادة الأعمال حدود الشركات الفردية، ليشمل خلق فرص العمل، وتوسيع نطاق السوق، وتعزيز الابتكار، ودفع عجلة النمو في مختلف القطاعات. يتناول هذا الفصل توقعات النمو، وانتشار السوق، والابتكار، ومشاركة القطاع الصناعي في الأردن، إلى جانب إجراء مقارنات إقليمية كل من المغرب، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر. ويستند التحليل إلى بيانات استبيان السكان البالغين، مستمرًا في تسليط الضوء على القيمة المضافة التي تقدمها زيادة الأعمال لدعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

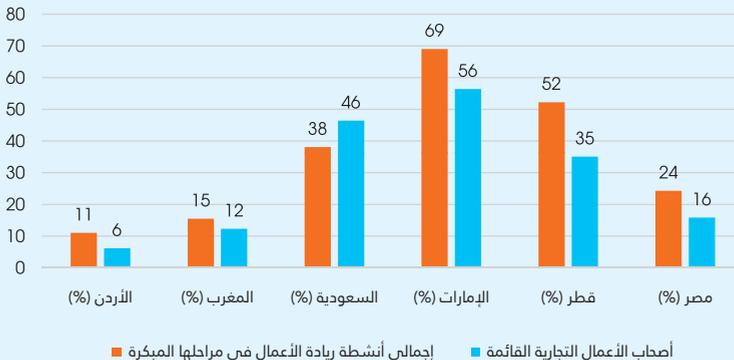
5.1 توقعات النمو

تعدّ توقعات النمو للشركات الناشئة في مراحلها الأولى مؤشرًا رئيسيًا على صحة اقتصاد المنطقة وإمكاناته المستقبلية، لا سيما للشركات التي تركز على الابتكار وخلق فرص العمل. وتتصدر الإمارات العربية المتحدة توقعات النمو لزيادة الأعمال في مراحلها المبكرة، حيث يتوقع 69% من المشاركين خلق فرص عمل كبيرة وتوسعًا في الأعمال، تليها قطر بنسبة 52%. بالمقارنة مع هاتين الدولتين، فكانت التوقعات في الأردن أقل بكثير، إذ توقع 11% فقط من المشاركين في دراسة إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) نموًا مرتفعًا وهذا يُبرز وجود مجال واسع لتعزيز توقعات النمو بينرواد الأعمال الأردنيين.

فيما يتعلق بالشركات القائمة، تتصدر الإمارات العربية المتحدة القائمة بنسبة 56%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 46%. أما الأردن، فيسجل نسبة منخفضة للغاية لا تتجاوز 6%. تعكس هذه الأرقام التحديات الكبرى التي تواجه بيئة زيادة الأعمال في الأردن في إنشاء شركات ذات نمو مرتفع، كما يتضح في الشكل 5-1.

نسبة المشاركين في إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) أعمال تجارية قائمة (EB) الذين لديهم توقعات وظيفية عالية (10 وظائف أو أكثر وأكثر من 50% في 5 سنوات)

الشكل 5-1



5.2 نطاق السوق

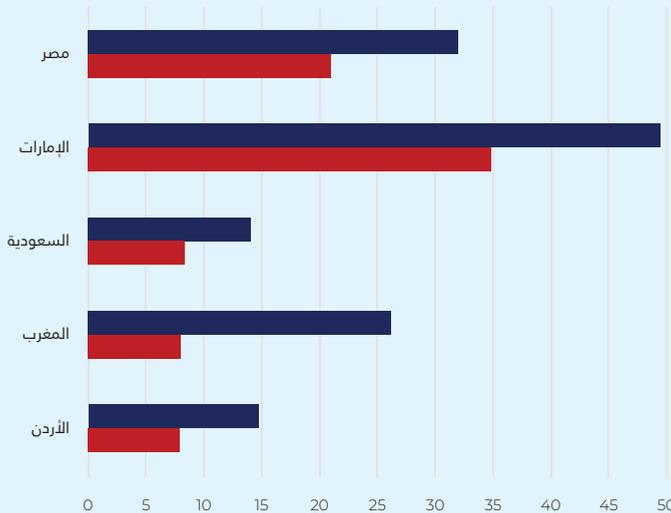
بدون القدرة على تحقيق دخل من الأسواق الدولية، يبقى النمو طويل الأجل بعيد المنال. ويكشف تحليل عائدات التصدير في مختلف مراحل ريادة الأعمال - الشركات الناشئة (SU)، والشركات حديثة التأسيس (BB)، وملكية الأعمال القائمة (EBO) - عن مؤشرات قوية على محدودية مشاركة الأردن في السوق الدولية مقارنةً بنظرائه في المنطقة.

تُظهر الشركات الناشئة في الأردن ضعفًا واضحًا في انخراطها بالأسواق الدولية. حيث لا تتجاوز نسبة الشركات التي تحقق بين 1% و25% من إيراداتها من التصدير 6% فقط، وهي نسبة أدنى بكثير مقارنة بالمغرب (16%)، والإمارات (14%)، وقطر (9%)، ومصر (8%). أما في فئات التصدير الأعلى (بين 25%–75% و75%–100% من الإيرادات)، فقد سجلت الشركات الأردنية نسبةً متدنية بلغت 5% و3% على التوالي. ويعكس ذلك اعتمادًا كبيرًا على السوق المحلية وضعفًا في استغلال فرص التجارة الدولية.

يوضح الشكل 2-5 تحليلًا للتوجه نحو الإيرادات الدولية ضمن أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA). وعلى الصعيد الإقليمي، تُظهر في الإمارات العربية المتحدة 35% من هذه الشركات توجهًا دوليًا واضحًا، في حين تنخفض هذه النسبة إلى 8% فقط في الأردن، مما يُظهر أن التركيز الأكبر فيه ينصب على السوق المحلية. وتشير هذه النتائج إلى وجود فرص غير مستغلة للتوسع الدولي بين رواد الأعمال الأردنيين. كما يُظهر الشكل 3-5 أن 85% من المشاريع في الأردن لا تحقق أي إيرادات دولية، وهي من أعلى النسب في المنطقة، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على السوق المحلية.

التوجه الدولي لإيرادات أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)

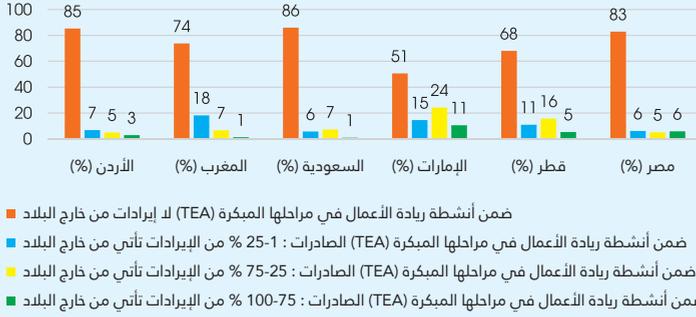
الشكل 2-5



■ ضمن أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) توجه دولي قوي (أكثر من 25% من الإيرادات تأتي من خارجة الدولة)
 ■ ضمن أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) توجه دولي ضعيف (أكثر من 1% من الإيرادات تأتي من خارجة الدولة)

الشكل 3-5

إيرادات التصدير داخل شركات أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)



5.3 الابتكار

يُعدّ الابتكار محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي لتحقيق الاستدامة. ومع ذلك، يُشير أداء الأردن في هذا المجال إلى حاجة واضحة للتحسين. إذ لا تتجاوز نسبة مشاريع زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) التي تعمل على مستوى السوق الوطنية وتقدم منتجات مبتكرة أو عمليات جديدة 1.5% فقط، كما هو موضح في الشكل 4-5.

تُعد هذه النسبة أقل من مثيلاتها في دول إقليمية رائدة أخرى، مثل المملكة العربية السعودية (3.0%) والإمارات العربية المتحدة (2.9%)، وتشير إلى ضعف التركيز الوطني على الابتكار وتطوير المنتجات الجديدة. لذا، يمكن لبيئة زيادة الأعمال في الأردن الاستفادة من سياسات داعمة للابتكار بشكل أكبر أو مبادرات تهدف إلى تعزيزه. وعند النظر إلى الأبعاد الدولية للابتكار، يوضح الشكل 5-5 أن 0.3% فقط من إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) في الأردن، التي تتعامل على مستوى السوق الدولي، تُقدم منتجاً مبتكراً أو عملية جديدة. وتبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة بالسعودية والإمارات (0.7% لكل منهما). وهذا يؤكد حاجة الأردن إلى وجوده على الساحة الدولية وتعزيز تطوير المنتجات الدولية للحفاظ على قدرته التنافسية.

الشكل 4-5

النطاق الوطني لأنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) للسوق والنطاق الوطني على الأقل للمنتج الجديد أو العملية الجديدة (%)



النطاق الدولي لسوق أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) والنطاق الدولي على النقل للمنتج الجديد أو العملية الجديدة (%)

الشكل 5-5



5.4 مشهد القطاعات الصناعية الناشئة

كما هو موضح في الشكل 5-6، فإن انخراط رواد الأعمال في المراحل المبكرة في الأردن في القطاعات الاقتصادية يتركز بشكل ملحوظ في "القطاع التحويلي"، الذي يستوعب 23% من إجمالي أنشطة زيادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA)، وهو أعلى معدل في المنطقة. ويشمل هذا القطاع كلاً من التصنيع والخدمات، مما يشير إلى أن الأردن يسعى بوضوح إلى تنويع اقتصاده بعيداً عن القطاعات التقليدية.

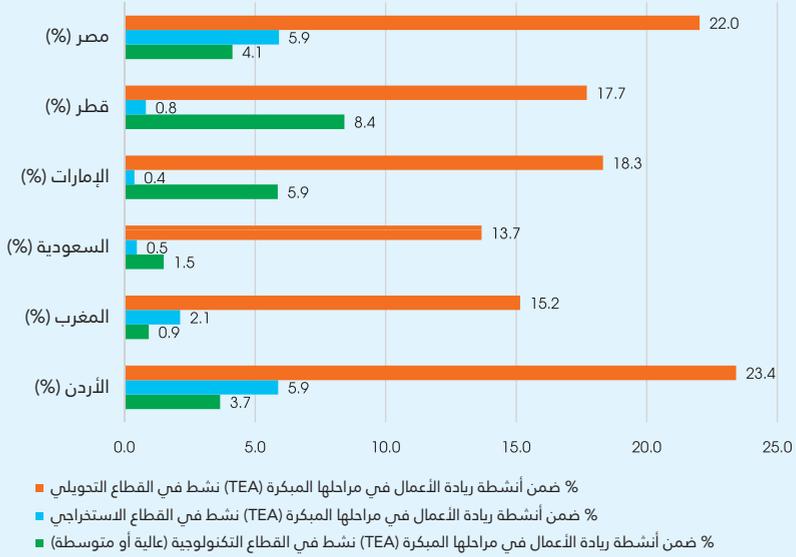
ومع ذلك، لا يزال حضور الأردن في قطاع التكنولوجيا محدوداً، حيث يعمل 4% فقط من رواد الأعمال في المراحل المبكرة في هذا المجال كما يوضح الشكل 5-6، وهي نسبة أقل بكثير عن نظيرتها في الإمارات العربية المتحدة، التي تبلغ (8%).

بالنسبة للشركات القائمة، يُظهر الشكل 5-7 أن الأردن يتصدر المنطقة في القطاع التحويلي، حيث تدرج 36% من شركاته ضمن هذه الفئة، بالتساوي مع قطر، ولكنه يتفوق بشكل ملحوظ على الدول الأخرى.

على الرغم من هذه القوة في القطاع التحويلي، إلا أن الأردن يتراجع في قطاعي التكنولوجيا والقطاعات الموجهة للتصدير، مما يُقيد إلى حد ما قدرته التنافسية الإجمالية على المستوى الدولي.

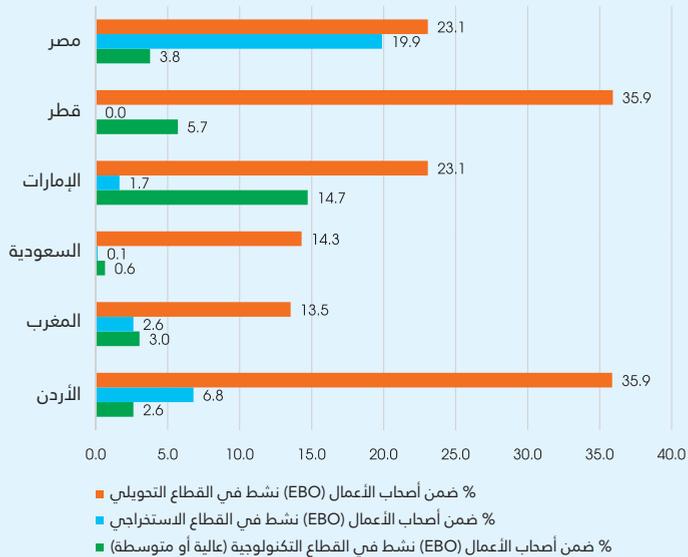
الشكل 6-5

نسبة المشاركين بأنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) والذين يعملون في قطاع معين



الشكل 7-5

نسبة المشاركين من أصحاب الأعمال التجارية القائمة (EBO) والذين يعملون في قطاع معين



5.5 السياسات المُوصى بها

وبناءً على البيانات التي تُظهر توقعات نمو منخفضة بين الشركات الناشئة والقائمة في الأردن، تهدف توصيات السياسات التالية إلى تحفيز ريادة الأعمال عالية النمو في الأردن:

- طرح برامج تمويل مُستهدفة ومنح لتوسيع المشاريع المبتكرة في مراحلها الأولى التي تُظهر إمكانات تصديرية، وقدرة على خلق فرص عمل، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والأعمال الزراعية.
- تطوير مُسرّعات أعمال وطنية تُقدّم دعمًا مُتقدّمًا للشركات الناشئة المُستعدة للنمو، لتسهيل وصولها إلى شبكات المستثمرين الإقليمية أو العالمية.
- مراجعة وتعديل اللوائح المُتعلقة بالاستثمار، خاصة تلك التي تُؤثّر على المستثمرين الأجانب، لإزالة المعوقات وتشجيع تدفقات الاستثمار.
- وضع مؤشرات وطنية لمتابعة أداء نمو الشركات الناشئة والشركات حديثة التأسيس والمتوسطة، وتحديد المعوقات، وتعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

تشير دراسة الوضع الراهن لإيرادات التصدير في الأردن إلى أن بيئة ريادة الأعمال تُركز جهودها بشكل كبير على الأسواق المحلية. هذا الاعتماد على السوق المحلية يُعيق أي إمكانات نمو لقطاعي التصنيع والخدمات نحو اقتصاد تصديري أكثر قوة. ولمعالجة هذا الوضع، تُفترح التوصيات الاستراتيجية التالية:

- إقامة شراكات مع منصات التجارة الإلكترونية العالمية (مثل أمازون وعلي بابا) لتمكين الشركات الناشئة الأردنية من توسيع نطاق وصولها للسوق العالمي وزيادة مبيعاتها دوليًا.
- تشجيع اعتماد تحليلات السوق وأدوات الأتمتة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لتعزيز استراتيجيات التصدير وتحسين عملية اتخاذ القرارات للشركات.
- تنفيذ برامج وطنية لبناء القدرات تُركز على التسويق الرقمي، وتحسين محركات البحث (SEO)، والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، والإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمساعدة رواد الأعمال على الاستفادة بشكل فعال من الأسواق الإلكترونية.
- تسهيل المعارض التجارية الافتراضية وفعاليات التواصل بين الشركات (B2B) لربط الشركات الناشئة الأردنية بالمستثمرين والموزعين والمشتريين الأجانب.
- دمج تعليم التصدير والتجارة الدولية في برامج الأعمال الجامعية ومراكز تدريب ريادة الأعمال لتطوير رواد الأعمال ذوي التوجهات العالمية.
- توفير تدريب متخصص في عمليات التصدير، واستراتيجيات دخول الأسواق الخارجية، والعلامات التجارية الدولية لتعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات الأردنية.

يُحصى الأردن جميع أنشطة ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) تقريباً على المستوى الوطني أو المحلي. إضافةً إلى ذلك، يمتلك 1.5% منها نطاقاً وطنياً للابتكار، بينما يمتلك 0.3% فقط نطاقاً دولياً يتعلق بالمنتجات أو العمليات الجديدة. وهذا يُشير إلى انخفاض نشاط الابتكار، وهو أمرٌ بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي المستدام. ولتعزيز قطاع التكنولوجيا في الأردن ودفع عجلة الابتكار، يُمكن تنفيذ التحسينات الاستراتيجية التالية:

- تعزيز التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث والشركات لتسريع التقدم التكنولوجي والبحوث الموجهة نحو الصناعة.

- تقديم منح وحوافز ضريبية لتشجيع الشركات على الاستثمار في نقل البحث والتطوير (R&D Transfer) وتعزيز ثقافة الابتكار.

- إنشاء مراكز ابتكار ومجمعات تكنولوجية لتكون بمثابة مراكز ديناميكية لرواد الأعمال والباحثين والمستثمرين، مما يُسهّل تبادل المعرفة، وحاضنات الشركات الناشئة، والطفرة التكنولوجية.

في حين أن 23% من رواد الأعمال في الأردن يعملون في القطاع التحويلي، إلا أن الأردن متأخر في مجال التكنولوجيا والصناعات الموجهة للتصدير، حيث لا يعمل سوى 4% منهم في مجال التكنولوجيا. لتعزيز ريادة الأعمال في القطاعات عالية القيمة يُوصى بالسياسات التالية:

- جذب شركات التكنولوجيا العالمية للاستثمار في الأردن والتعاون مع رواد الأعمال المحليين، وتعزيز نقل المعرفة والابتكار.

- تعزيز دمج التقنيات المتقدمة في الصناعات التقليدية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وذلك من خلال دعم تطوير التكنولوجيا وبرامج التدريب على التحول الرقمي.

- تطوير برامج دعم مُستهدفة لقطاعات التكنولوجيا والقطاعات الموجهة للتصدير، بما في ذلك التمويل والإشراف والمبادرات لتحسين الوصول إلى الأسواق.

الفصل السادس

جودة النظام البيئي
لريادة الأعمال في الأردن:
استبيان الخبراء الوطنيين

جودة النظام البيئي لريادة الأعمال في الأردن: استبيان الخبراء الوطنيين

ميساء عموري وأحمد الشواورة

يعرض هذا الفصل أبرز النتائج المستخلصة من استبيان الخبراء الوطنيين (NES)، إذ جرى استطلاع آراء 40 خبيراً خلال صيف عام 2024 لتقديم تقييماتهم حول مختلف الأطر المتعلقة بريادة الأعمال في الأردن. وقد أسفر هذا التقييم، المستند إلى نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES)، عن تقييم شامل للإطار العام، جرى تلخيصه في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI).

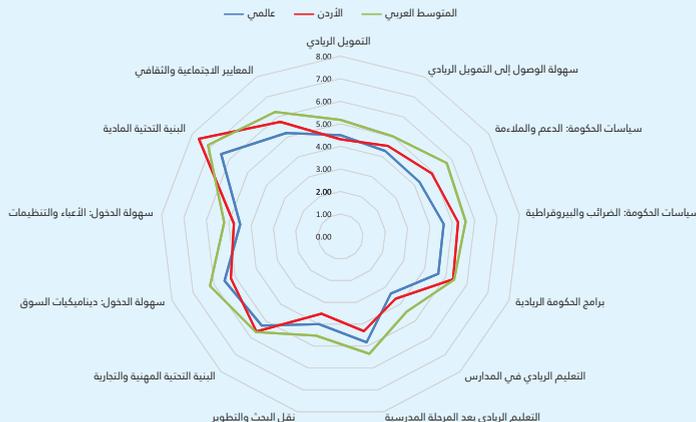
6.1 شروط إطار ريادة الأعمال

يُظهر الشكل 6-1 المقارنة بين الأردن ومتوسط الدول العربية المشاركة في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لعام 2024/2025، وهذه الدول هي مصر والمغرب والسعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر.

بالمقارنة مع متوسط الدول العربية، يُسجل الأردن أداءً مماثلاً في البنية التحتية المهنية والتجارية والبرامج الحكومية ذات الصلة. إلا أن الدول العربية تتفوق على الأردن في شروط الأطر الأخرى، باستثناء إطار البنية التحتية المادية، حيث يتفوق الأردن بشكل ملحوظ على كل من متوسط الدول العربية والعالمية. ويُعزى هذا التفوق إلى سهولة تحمل تكاليف خدمات الاتصالات، والمرافق، والمساحات المكتبية بأسعار مناسبة، كما أشار الخبراء الوطنيون.

تقييم الخبراء لشروط إطار ريادة الأعمال في الأردن والدول العالمية والعربية في عام 2024

الشكل 1-6

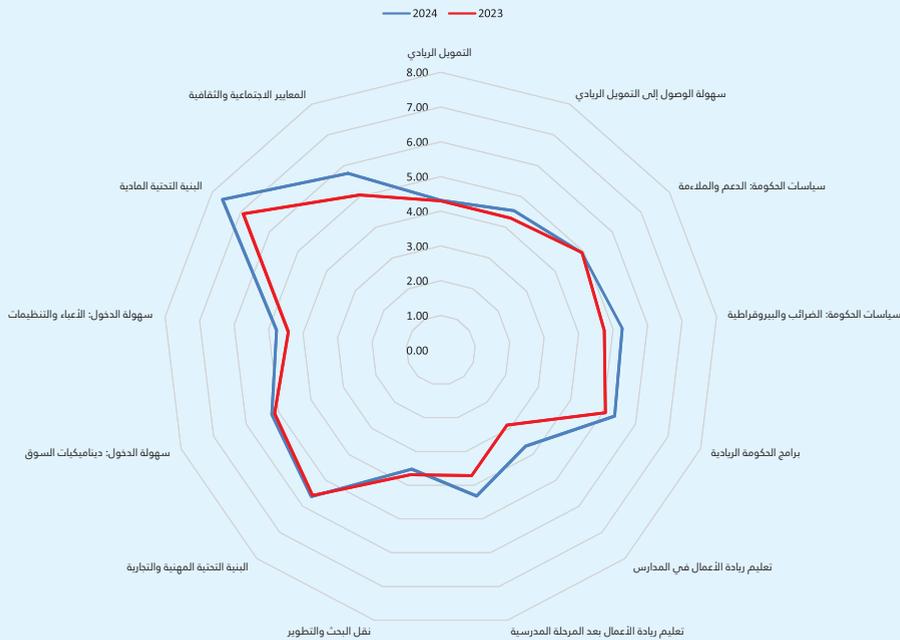


بالمقارنة مع المتوسط العالمي، يظهر الأردن أداءً متقارباً نسبياً حيث لا يتجاوز مدى الانحراف في معظم الأطر ± 0.5 نقطة. وتُظهر الانحرافات الإيجابية العليا تقييماً إيجابياً لأداء الأردن، لا سيما في مجالات البنية التحتية المادية (+1.2)، وبرامج الحكومة الداعمة لريادة الأعمال (+0.7)، وسياسات الحكومة من حيث الدعم والملاءمة (+0.7)، إلى جانب سياسات الحكومة من حيث الضرائب والإجراءات البيروقراطية (+0.7).

يوضّح الشكل 2-6 مقارنة بين تقييم الأردن في عامي 2023 و2024 عبر مختلف شروط إطار ريادة الأعمال، وتُظهر البيانات تحسناً واضحاً في معظم هذه الأطر، فقد تجاوز الأداء الحد الأدنى المطلوب بشكل ملحوظ في مجالات البنية التحتية المادية، والمعايير الاجتماعية والثقافية، والبرامج الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، وسياسات الحكومة المتعلقة بالضرائب والبيروقراطية وأطر البنية التحتية المهنية والتجارية.

تقييم الخبراء لشروط إطار ريادة الأعمال في الأردن في عامي 2023 و2024

الشكل 2-6



6.2 نقل البحث والتطوير

بالاستناد إلى الشكلين 1-6 و2-6، جرى تحليل عدد من الأطر المختارة وكان إطار نقل البحث والتطوير (R&D) أول هذه الأطر التي دُرست، كما هو موضح في الجدول 1-6. وقد احتُسبت النسبة الفارقة على أساس الفرق في تقييم الأردن عام 2024، حيث تشير النسبة الفارقة الإيجابية إلى وجود تحسّن في ذلك العام. في هذا الإطار، ورغم وجود فئتين أظهرتا تقدماً مقارنة بعام 2023، إلا أن جميع فئات هذا الإطار حصلت على تقييم أقل مقارنة بمتوسط الدول العربية والعالمية.

الجدول 6-1: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار نقل البحث والتطوير

النسبة الفارقة	عالمياً	النسبة الفارقة	الدول العربية	النسبة الفارقة	2023	2024	في الأردن،.....
-1.2	4.1	-1.3	4.2	-0.2	3.1	2.9	يتم نقل التكنولوجيا الحديثة، والعلوم، والمعرفة الأخرى بكفاءة من الجامعات والمراكز البحثية العامة إلى الشركات الجديدة والناشئة
-0.4	3.8	-0.7	4.1	0.2	3.2	3.4	تحظى الشركات الجديدة والناشئة بنفس مستوى الوصول إلى الأبحاث والتكنولوجيا الحديثة كما الشركات الكبيرة والراسخة
-0.2	3.6	-0.8	4.2	-0.2	3.7	3.4	الشركات الجديدة والناشئة قادرة على تحمّل كلفة أحدث التقنيات
-0.4	3.9	-1.1	4.6	-0.3	3.8	3.5	توجد إعانات حكومية كافية لمساعدة الشركات الجديدة والناشئة في الحصول على التكنولوجيا الحديثة
-0.4	4.5	-0.6	4.7	-0.5	4.6	4.1	تدعم القاعدة العلمية والتكنولوجية بكفاءة إنشاء مشاريع تجارية عالمية جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة في مجال واحد على الأقل
-0.4	4.2	-0.8	4.6	0.0	3.8	3.8	يوجد دعم جيد للمهندسين والعلماء لتحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية من خلال الشركات الجديدة والناشئة

6.3 تعليم ريادة الأعمال

يُعدّ تعليم ريادة الأعمال أحد الأُطر الأخرى ذات التقييم المنخفض (الجدول 6-2)، أي أن التقييم في تحسناً في جميع فئات الأُطر مقارنة بعام 2023 ولا يزال هذا التحسّن غير كافٍ لتجاوز متوسط تقييم الدول العربية. وبالاستناد إلى هذه النتائج، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- حصلت الكليات والجامعات على أعلى تقييم من حيث توفير الإعداد الكافي لبدء وتطوير الأعمال التجارية (4.5 من 10)، ما يشير إلى الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تعليم ريادة الأعمال.
- تُعدّ أنظمة التعليم المهني والتقني وأنظمة التعليم المستمر من العوامل المساهمة أيضاً في دعم تعليم ريادة الأعمال.
- لا يزال التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية غير كافٍ، ما يبرز إمكانية وجود فرصة لدمج المزيد من مبادئ اقتصاد السوق والمحتوى المتعلق بريادة الأعمال ضمن المناهج المدرسية.

الجدول 6-2: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار تعليم ريادة الأعمال

النسبة الفارقة	عالمياً	النسبة الفارقة	الدول العربية	النسبة الفارقة	2023	2024	في الأردن.....
0.2	3.7	-0.7	4.6	0.8	3.1	3.9	يُشجّع التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية على الإبداع، والاعتماد على النفس، والمبادرة الشخصية
0.3	3.3	-0.7	4.3	0.7	2.9	3.6	يُقدّم التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية محتوى كافياً حول مبادئ اقتصاد السوق
0.4	3.1	-0.6	4.1	0.8	2.7	3.5	يُولي التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية اهتماماً كافياً بريادة الأعمال وتأسيس الشركات الجديدة
-0.2	4.7	-0.9	5.4	0.8	3.7	4.5	توفّر الكليات والجامعات إعداداً جيداً وكافياً لبدء وتطوير الشركات الجديدة
-0.9	5.1	-1.0	5.2	0.6	3.6	4.2	يوقّر مستوى التعليم في مجال الأعمال والإدارة إعداداً جيداً وكافياً لبدء وتطوير الشركات الجديدة
-0.5	4.8	-0.9	5.2	0.4	3.9	4.3	توفر أنظمة التعليم المهني والتقني وأنظمة التعليم المستمر إعداداً جيداً وكافياً لبدء وتطوير الشركات الجديدة

6.4 تمويل ريادة الأعمال

يُبيّن الجدولان 3-6 و6-4 المقارنة المتعلقة بتمويل ريادة الأعمال وسهولة الحصول على التمويل، حيث تُظهر النتائج تذبذباً في التقييمات مقارنةً بعام 2023. وبشكل عام، لاحظ الخبراء الوطنيون أن الحصول على التمويل لرواد الأعمال أصبح أسهل في عام 2024 بتقييم أعلى بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي. ومن خلال الفئات التي جرى قياسها، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- أعلى تقييم سُجّل كان لصناديق رأس المال المغامر (5.3 من 10)، ما يشير إلى أن الخبراء يعتبرون هذا النوع من التمويل هو الأكثر سهولة في الوصول لدى رواد الأعمال في الأردن مقارنة بمصادر التمويل الأخرى. وقد يعكس ذلك وجود نظام استثماري متطور لدعم الشركات الناشئة ذات النمو المرتفع.
- هناك توازن نسبي في سهولة الوصول إلى أنواع التمويل الأخرى، مثل التمويل بالدين القائم على الأسهم، والإعانات الحكومية، والمستثمرين غير الرسميين.
- أما من حيث سهولة الحصول على الدعم المالي، فقد حصل استقطاب المستثمرين في مرحلة ما بعد التأسيس على أعلى تقييم (5.3 من 10)، مما يدل على وجود ثقة في استمرار الدعم المالي لهذه الشركات. في المقابل، جاء تقييم سهولة الحصول على قروض في المرتبة الأدنى (3.4 من 10)، مما يعكس التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في تأمين القروض.

الجدول 3-6: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار تمويل ريادة الأعمال

النسبة الفارقة	عالمياً	النسبة الفارقة	الدول العربية	النسبة الفارقة	2023	2024	في الأردن، يتوفر للشركات الجديدة والناشئة:
0.2	4.6	-0.7	5.5	0.3	4.5	4.8	تمويل كافٍ من الأسهم
-0.8	4.8	-1.4	5.4	0.5	3.5	4	تمويل كافٍ من القروض
-0.3	4.8	-1	5.5	-0.1	4.6	4.5	إعانات حكومية كافية
-0.2	5.1	-0.8	5.7	0	4.9	4.9	تمويل كافٍ من مستثمرين غير رسميين من القطاع الخاص (أفراد من العائلة أو الأصدقاء أو الزملاء) غير المؤسسين
0.2	4.6	-0.2	5	0.2	4.6	4.8	تمويل كافٍ من المستثمرين الملائكة المحترفين
0.7	4.6	0.0	5.3	-0.2	5.5	5.3	تمويل كافٍ من أصحاب رؤوس الأموال المغامرة
-1.1	3.5	-1.6	4	-0.2	2.6	2.4	تمويل كافٍ من خلال الطرح العام الأولي (IPO)
-0.5	4.1	-0.6	4.2	-0.1	3.7	3.6	تمويل كافٍ من مصادر الإفراض الخاصة (تمويل الجمهور)

الجدول 4-6: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار الحصول على تمويل

النسبة الفارقة	عالمياً	النسبة الفارقة	الدول العربية	النسبة الفارقة	2023	2024	في الأردن، من السهل:
0.2	4.6	-0.2	5	0.2	4.6	4.8	الحصول على تمويل قائم على القروض (مثل القروض البنكية) للشركات الجديدة والناشئة
0.2	4.6	-0.2	5	0.2	4.6	4.8	الاستفادة من خدمات الدعم المالي بتكلفة معقولة للشركات الجديدة والناشئة
-0.2	5.1	-0.8	5.7	0	4.9	4.9	أن يحصل رواد الأعمال الناشئون على رأس المال التأسيسي الكافي لتغطية نفقات بدء المشروع في مراحله الأولى
0.2	4.6	-0.2	5	0.2	4.6	4.8	استقطاب المستثمرين أو التمويل اللازم لتطوير الشركات التجارية بعد اجتياز مرحلة التأسيس

6.5 أهداف التنمية المستدامة

ازدادت أهمية إطار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في السنوات الأخيرة. يعرض الجدول 5-6 مقارنة متعلقة بهذا الإطار، وبناءً على تقييمات الخبراء الوطنيين، يُظهر الأردن تصنيفاً متقدماً مقارنةً بمتوسطات الدول العربية والعالمية. ومن خلال التقييمات المقدمة، يمكن استخلاص ما يلي:

- أعلى تقييم سُجل في فئة "فرص اقتصادية متساوية للأقليات" دلالةً على فعالية سياسات الشمول (6.9).
- تدعم التشريعات الحكومية الشركات الناشئة والشركات التي تركز على الاستدامة.

- تبدي الشركات الجديدة والناشئة اهتمامًا نسبيًا بدمج ممارسات الطاقة والممارسات الصديقة للبيئة في عملياتها.
- جاء أقل تقييم من حيث اهتمام المستثمرين بتمويل الشركات التي تركز على المسؤولية الاجتماعية (4.6).
- يمكن تطوير السياسات والبرامج لزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز تركيزها على المساهمة الاجتماعية ودفع الضرائب.

الجدول 5-6: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار أهداف التنمية المستدامة

النسبة الفارقة	عالمياً	النسبة الفارقة	الدول العربية	النسبة الفارقة	2023	2024	في الأردن.....
0.4	5.1	0.7	4.8	0.9	4.6	5.5	تولي الشركات الجديدة والناشئة أهمية متزايدة لمساهمتها الاجتماعية بدلاً من التركيز فقط على الربح وتكوين الثروة
0.3	5.3	0.6	5	0.7	4.9	5.6	تدمج الشركات الجديدة والناشئة مبادئ المسؤولية الاجتماعية في عملياتها التجارية
-0.4	5	-0.1	4.7	-0.3	4.9	4.6	يُبدى المستثمرون اهتمامًا خاصًا بتمويل الشركات الجديدة التي تركز على المسؤولية الاجتماعية
0.3	4.6	0.5	4.4	1.2	3.7	4.9	تنظر الشركات إلى دفع الضرائب باعتباره جزءًا من مسؤوليتها الاجتماعية
1.6	5.2	1.3	5.5	2.3	4.5	6.8	يشعر المستثمرون وأصحاب المصلحة بالرضا تجاه الأداء الاقتصادي للشركات التي استثمروا فيها
1.8	5.1	1.7	5.2	2.4	4.5	6.9	تحظى الشركات الجديدة والناشئة التي أسسها أفراد من الأقليات بنفس الفرص الاقتصادية التي تحظى بها الشركات الجديدة الأخرى
0.2	5.1	0.5	4.8	0.9	4.4	5.3	تُنقذ معظم الشركات الجديدة والناشئة ممارسات تراعي البيئة عند إنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات
0.5	5.3	0.7	5.1	0.7	5.1	5.8	تعطي معظم الشركات الجديدة والناشئة الأولوية لممارسات كفاءة استخدام الطاقة في عملياتها
0.3	5.4	0.6	5.1	0.4	5.3	5.7	ترى معظم الشركات الجديدة والناشئة أن المشاكل البيئية تمثل فرصة محتملة
1.1	5.3	1.1	5.3	1.7	4.7	6.4	تُعتبر ممارسات الاستدامة ذات أهمية كبيرة في الثقافة الوطنية
0.4	5.8	0.7	5.5	0.9	5.3	6.2	توجد أمثلة بارزة على أنشطة ريادية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) داخل قطاع الأعمال التجارية
1.8	4.8	1.6	5	1.7	4.9	6.6	لدى الحكومة الوطنية لوائح خاصة تدعم الشركات الناشئة التي تركز على الاستدامة
1.5	4.6	1.4	4.7	1.7	4.4	6.1	تدعم الحكومة الوطنية الشركات التي تركز على الاستدامة من خلال المنح، والامتيازات الخاصة و/أو الإعفاءات الضريبية

6.6 ريادة الأعمال النسائية

تُقيم ريادة الأعمال النسائية بناءً على مدى توفر الدعم وإمكانية الوصول إلى الموارد. في الأردن، جرى تصور إمكانية وصول النساء إلى الموارد بحوالي 4.9 من 10، في حين بلغ نسبة الدعم المقدم لريادة الأعمال النسائية 4.4 من 10. ويعرض الجدول 6-6 تقييماً تفصيلياً ومقارنةً شاملة في هذا السياق.

بشكل عام، تُظهر تقييمات عام 2024 تحسناً مقارنةً بعام 2023، كما أنها أفضل من المتوسط العالمي. ومع ذلك، حققت بعض الدول العربية تقدماً ملحوظاً ضمن هذا الإطار، أي ان ثمة فرص للتطوير في الأردن.

بالاستناد إلى ما سبق، يمكن ملاحظة ما يلي:

- أعلى تقييم سُجّل كان لفجوة الوصول إلى الأسواق لصالح الرجال مقارنة برائدات الأعمال (5.8)، أي أن النساء يمتلكن وصولاً متوسطاً إلى الأسواق، لكن الفجوة ما تزال قائمة.
- تحظى رائدات الأعمال بدعم وتمويل مالي متوسط، بواقع تقديري يقارب 5.0.
- حصل الدعم التنظيمي لرائدات الأعمال على تقييم منخفض نسبياً (4.0)، مما يسبّب الضوء على الحاجة إلى تطوير السياسات والأطر الناظمة لتعزيز مشاركة النساء في ريادة الأعمال.
- كما أن خدمات الدعم مثل رعاية الأطفال حازت على تقييم منخفض نسبياً، أي أن هناك حاجة لتعزيز هذه الخدمات لمساعدة رائدات الأعمال على التوفيق بين المسؤوليات الأسرية وتطوير أعمالهن.



الجدول 6-6: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لبطار سهولة الحصول على التمويل

النسبة الفارقة	عالمياً	النسبة الفارقة	الدول العربية	النسبة الفارقة	2023	2024	في الأردن.....
0.4	4.3	-0.6	5.3	0.9	3.8	4.7	تُتاح خدمات دعم كافية (مثل رعاية الأطفال، والخدمات المنزلية، وبرامج ما بعد المدرسة، ورعاية المسنين...) لتمكين النساء من مواصلة إدارة أعمالهن حتى بعد تكوين أسرهن
0.4	4	-0.4	4.8	1	3.4	4.4	يُسهم توفير خدمات الدعم بتكلفة معقولة (مثل رعاية الأطفال، والخدمات المنزلية، وبرامج ما بعد المدرسة، ورعاية المسنين...) في تمكين النساء من الاستفادة منها، مما يساعدهن على إدارة أعمالهن حتى بعد تكوين أسرهن
0.5	3.4	-0.8	4.7	0.6	3.3	3.9	تُعد اللوائح المتعلقة برواد الأعمال مُبسّرة للغاية، مما يجعل العديد من النساء يُفضّلن زيادة الأعمال على العمل في القطاع العام أو الخاص
0	4.6	-1.3	5.9	0.5	4.1	4.6	تشجع الثقافة الوطنية النساء، أسوة بالرجال، على العمل بشكل مستقل أو بدء مشاريعهن الخاصة
0.1	5.7	0.6	5.2	-0.3	6.1	5.8	عادةً ما تكون الأسواق أكثر سهولةً في الوصول بالنسبة للذكور مقارنةً بالإناث
-0.2	4.7	-0.3	4.6	-1.1	5.4	4.3	عادةً ما يكون حصول الرجال على التمويل (من مصادر مختلفة) أسهل مقارنةً بالإناث
0.1	4.9	0.6	4.5	0	5.1	5.1	عادةً ما يكون الوصول إلى التمويل (من أي نوع من مصادر التمويل) أسهل للرواد الأعمال الذكور مقارنةً بالإناث
-0.3	4.9	0.2	4.4	-0.2	4.8	4.6	عادةً ما يكون الحصول على التمويل الدولي (من أي مصدر تمويل) أسهل للذكور منه للإناث

6.7 الذكاء الاصطناعي

يحظى الذكاء الاصطناعي باعتراف متزايد كمحرك رئيسي للابتكار والنمو الاقتصادي، مؤثراً على مختلف القطاعات حول العالم. وقد أُدرج الذكاء الاصطناعي (AI) كإطار عمل لعام 2024 (الجدول 6-7). تكشف المقارنة مع المتوسط العالمي والدول العربية المشاركة عن الرؤى التالية:

- بشكل عام، يُظهر الأردنيون وعياً قوياً بالذكاء الاصطناعي وفوائده مقارنةً بالمتوسطات العالمية والعربية.
- وفقاً لتقييمات الخبراء، يحتاج تعليم وتدريب رواد الأعمال الأردنيين في مجال الذكاء الاصطناعي إلى تحسين مقارنةً بمتوسط الدول العربية.
- تعتمد استدامة الشركات ونموها على المدى الطويل على تبني حلول الذكاء الاصطناعي، مع تزايد دعم الشركات الجديدة لهذه التقنيات.
- صُنّف وعي الموظفين بضرورة تطوير كفاءتهم في مجال الذكاء الاصطناعي على أنه متوسط إلى مرتفع (6.0)، لكن كفاءتهم الفعلية في مجال الذكاء الاصطناعي لا تزال منخفضة، حيث بلغت 4.7.

- يُؤكّد الخبراء على ضرورة تعزيز المعرفة والمناهج والكفاءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في نماذج التعليم ما بعد المدرسة، حيث بلغت 4.1. بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ تدريب رواد الأعمال والموظفين على الذكاء الاصطناعي أمرًا ضروريًا، حيث بلغت درجة توافره 4.3.
- صنّف دعم المؤسسات العامة لتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي والترويج لها على أنه متوسط إلى منخفض.
- توجد مخاوف متوسطة بشأن أمن البيانات والخصوصية في تطبيق الذكاء الاصطناعي (6.1).
- ثقة العملاء في حلول الذكاء الاصطناعي متوسطة، حيث بلغت 5.1.
- التغطية الإعلامية للجوانب الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي معتدلة نسبيًا، أي أن التفاعل مع تلك القضايا محدود.

الجدول 6-7: نتائج استبيان الخبراء الوطنيين (NES) لإطار عمل الذكاء الاصطناعي

النسبة الفارقة	عالميًا	النسبة الفارقة	الدول العربية	2024	
1	5.7	0.4	6.4	6.7	الوعي بضرورة تطوير وتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي أمر شائع بين رواد الأعمال
1	5.8	0.5	6.2	6.8	يُروج لثقافة تبني الذكاء الاصطناعي بفاعلية داخل بيئة الأعمال حاليًا
0.7	5.7	0.4	6.1	6.5	تقوم الشركات الجديدة والنامية بتضمين حلول الذكاء الاصطناعي عمدًا في نماذج أعمالها
0.7	6	0.3	6.3	6.6	تعتمد استدامة الشركات الناشئة ونموها طويل الأمد على التنفيذ الفعال لحلول الذكاء الاصطناعي
0.6	5.3	-0.1	6	6	يدرك الموظفون الحاجة إلى تطوير كفاءات الذكاء الاصطناعي
1.1	4.5	0.2	5.3	5.6	يُعدّ تطوير كفاءات الذكاء الاصطناعي بين الموظفين ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في الأردن
0.7	4	-0.2	4.9	4.6	يتملك الموظفون كفاءات الذكاء الاصطناعي بالمستوى المناسب حاليًا لوظائفهم
0.3	3.8	-0.6	4.7	4.1	تُدرج المعرفة والكفاءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في نماذج التعليم ما بعد المدرسة
0.2	4.2	-0.3	4.6	4.3	يتوفر تدريب الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع لرواد الأعمال وموظفيهم
0.3	3.7	-0.6	4.7	4.1	تدعم المؤسسات العامة تنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال من خلال الإغانات والتدريب المُقدم لرواد الأعمال وغيرها من الإجراءات
0.5	3.7	-0.5	4.8	4.2	تروج المؤسسات العامة بفاعلية لحلول الذكاء الاصطناعي
0.4	5.6	0	6	6.1	تحتل مخاوف أمن البيانات والخصوصية مكانة بارزة عند مناقشة تطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في الشركات
0.2	4.9	-0.3	5.4	5.1	يبدى العملاء، بشكل عام، تقبلًا لأدوات الذكاء الاصطناعي ويضعون ثقتهم في الخوارزميات الأساسية
-0.4	5.2	-0.5	5.4	4.9	تُسلط وسائل الإعلام (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي) الضوء على الجوانب الأخلاقية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

6.8 مؤشر سياق ريادة الأعمال الوطني

يُقدم مؤشر سياق ريادة الأعمال الوطني تقييماً شاملاً لشروط إطار ريادة الأعمال (EFCs)، مُقدِّمًا درجة واحدة تعكس البيئة العامة لبدء وتشغيل الأعمال. وقد ارتفعت درجة الأردن في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI) من 4.7 في عام 2023 إلى 5.0 في عام 2024، مُسجِلةً تحسُّناً ملحوظاً في المشهد الريادي في البلاد. وقد أسهم هذا التقدم في صعود ترتيب الأردن العالمي من المرتبة 20 في عام 2023 إلى المرتبة 18 في عام 2024، وهذه قفزة نوعية بعد فترة من التطور المحدود في السنوات السابقة.

يُعزى تحسن نتيجة الأردن في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI) بشكل كبير إلى التقدم الذي تحقق في مختلف شروط إطار ريادة الأعمال (EFCs). وكما هو موضح في الشكل 3-6، يتقدم الأردن على دول المجموعة ج، مثل المغرب ومصر، إلا أنه لا يزال متأخراً عن دول المجموعتين أ وب، أي أنه على الرغم من التقدم الملحوظ المُحرز، ثمة حاجة إلى مزيد من التحسينات للوصول إلى مستوى منظومات ريادة الأعمال الأكثر تطوراً.

مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI) والتصنيف العالمي للأردن ودول مختارة

الشكل 3-6



في عام 2024، شهدت شروط إطار ريادة الأعمال (EFCs) بعض التحسن رغم استمرار وجود تحديات، بينما زادت فئة الدعم المالي، وتحديداً كفاية التمويل لرواد الأعمال، زيادة طفيفة من 4.30 إلى 4.32. ولوحظ تحسن ملحوظ في سهولة الحصول على التمويل، حيث ارتفع بشكل ملحوظ من 4.30 إلى 4.54، مما يحسن في فرص التمويل المتاحة لرواد الأعمال.

شهدت السياسات والبرامج الحكومية نتائج متفاوتة. إذ سجلت السياسات والأولويات الفعلية لدعم ريادة الأعمال انخفاضاً طفيفاً من 5.00 إلى 4.93. في المقابل، شهدت مجالات أخرى تحسُّناً ملحوظاً. ارتفعت البيروقراطية الحكومية والسياسة الضريبية من 4.70 إلى 5.26، مسببةً انخفاض في الأعباء التنظيمية، وارتفعت البرامج الحكومية الموجهة لرواد الأعمال من 5.10 إلى 5.35، وذلك بفضل جهود تشجيع تطوير الأعمال.

شهد تعليم ريادة الأعمال تحسناً ملحوظاً فقد ارتفع في المرحلتين الابتدائية والثانوية بشكل ملحوظ، من 2.90 إلى 3.68. وبالمثل، تقدم التعليم المهني والتقني والجامعي من 3.70 إلى 4.32، أي أن هناك اهتماماً متزايداً بتعزيز تعلم ريادة الأعمال في جميع المراحل التعليمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في مجال نقل البحث والتطوير (R&D) إلى التطبيقات العملية، والذي سجل انخفاضاً طفيفاً من 3.70 إلى 3.52، مما يدعونا إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز تسويق البحث والابتكار.

كما لوحظت تحسينات في البنية التحتية وديناميكيات السوق، حيث شهد مؤشر الوصول إلى البنية التحتية المهنية والتجارية زيادة طفيفة من 5.60 إلى 5.63، بينما تحسن مؤشر ديناميكيات السوق الداخلية من 5.10 إلى 5.20، مسبباً زيادة المنافسة بين الشركات. ومع ذلك، تفاقمت أعباء السوق الداخلية وارتفعت من 4.40 إلى 4.76، مظهرَةً التحديات التي قد تظهر وتؤثر على سير العمليات التجارية.

كان التحسن في البنية التحتية المادية العامة وإمكانية الوصول إلى الخدمات أكثر وضوحاً، حيث ارتفع من 6.90 إلى 7.64، ما يؤكد على تحسن المرافق والخدمات اللوجستية لدعم تمكين الأعمال. وبالتوازي مع تنامي التأييد للثقافة والأعراف الاجتماعية، ارتفع دعم ريادة الأعمال من 5.10 إلى 5.75، دلالة على تعزيز الدعم المجتمعي وتشجيع النشاط الريادي.

باختصار، يتمتع الأردن بفرصة واعدة لمواصلة تعزيز منظومته البيئية الريادية، مدفوعاً بالتحسينات الكبيرة التي تحققت في مجالات التمويل، والبرامج الحكومية، والتعليم، والبنية التحتية، والدعم المجتمعي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز تسويق البحث والتطوير (R&D) وتخفيف أعباء السوق، وتحسين ترتيبات الدعم الحكومي. ورغم التقدم الملحوظ، لا يزال أمام الأردن طريق يجب أن يقطعه ليصبح الوجهة الريادية الأولى في المنطقة.

6.9 توصيات الخبراء بشأن السياسات

في الأسئلة المفتوحة في استبيان الخبراء الوطنيين (NES)، أشار غالبية الخبراء إلى أن البرامج الحكومية ومبادرات التعليم تمثلن الأنشطة الرئيسية لتعزيز ريادة الأعمال وتحسين بيئة ريادة الأعمال في الأردن، كما هو موضح في الشكلين 4-6 و 5-6. تُقدّم سحابتا الكلمات الموضحتان في هذه الأشكال رؤىً حول التوصيات التي قدّمها الخبراء المشاركون لتحسين ريادة الأعمال في الأردن.

تتضمن مجموعة الكلمات الرئيسية البارزة في الشكل 4-6، والتي ترصد أنشطة تعزيز ريادة الأعمال، مصطلحات مثل: "البرامج الحكومية" و"التعليم" و"التدريب" و"التمويل"، وهذه البرامج الحكومية والنظام التعليمي يعدان بالغَي الأهمية في تعزيز ريادة الأعمال. إن المصطلحات الأكثر بروزاً، مثل "السياسات" و"الدعم"، تؤكد على أن الخبراء يُشددون على أهمية وجود إطار هيكلي قوي ودعم مؤسسي لتمكين رواد الأعمال.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الظهور المتكرر لكلمات مثل: "المهارات" و"الابتكار" و"التعاون" يعكس ضرورة تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة وتعزيز الشراكات لدفع عجلة التنمية الريادية.

عُقدت ورشة عمل رفيعة المستوى في عمّان بتاريخ 2025/1/9م، جمعت أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل صانعي السياسات، والرؤساء التنفيذيين، وممثلي حاضنات الأعمال، ورواد الأعمال، والقطاع الخاص. ناقشت الورشة توصيات الخبراء لتعزيز منظومة ريادة الأعمال في الأردن، وتركزت المناقشات في ثلاثة مجالات رئيسية: البحث والتطوير (R&D)، وتعليم ريادة الأعمال، والسياسات والبرامج الحكومية. علاوة على المناقشات، أرسل الخبراء توصيات إضافية عبر البريد الإلكتروني. وقد أدرجت نتائج الورشة، بما في ذلك تعليقات الخبراء وتوصياتهم السياسية، في هذا التقرير ضمن الفصول ذات الصلة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى التوصيات الرئيسية التالية في المجالات التي جرى تناولها:

◀ السياسات والبرامج الحكومية

- وضع إطار قانوني واضح وشامل لريادة الأعمال.
- تحسين تنفيذ السياسات واستمراريتها، والحد من اللوائح التنظيمية المفرطة التي تعيق تطوير الأعمال.
- توضيح تعريف ريادة الأعمال ضمن أطر السياسات، وتوسيع نطاق برامج الابتكار المالي.
- عدم اقتصار دعم الشركات على مرحلة بدء التشغيل فقط، بل توفير أطر مستدامة لتوسيع نطاق الشركات القائمة والحفاظ عليها.
- مراجعة التشريعات التي تؤثر سلباً على المستثمرين الأجانب، وإزالة العوائق التي تحول دون جذب رأس المال الدولي.

◀ البحث والتطوير

- تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص لمواءمة البحث الأكاديمي مع احتياجات السوق وحلول الأعمال العملية.
- سد الفجوة بين الابتكار الأكاديمي ومتطلبات السوق من خلال نشر معلومات أبحاث الدراسات العليا حول إمكانات السوق.
- إنشاء مركز وطني للبحث والتطوير (R&D) يدمج القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية لتسهيل التعاون ونقل المعرفة.

◀ تعليم ريادة الأعمال

- تقديم تعليم ريادة الأعمال من مرحلة رياض الأطفال وحتى الجامعة، باستخدام مناهج دراسية معترف بها عالمياً.
- تزويد المعلمين بالتدريب والموارد اللازمة لتطبيق استراتيجيات تعليمية مبتكرة وتجريبية بفعالية.

- وضع أطر للشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التعليم لمواءمة المحتوى التعليمي مع احتياجات السوق.
- اعتماد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتعليم ريادة الأعمال تُقيّم الأثر الفعلي بدلاً من التركيز فقط على المخرجات.
- تحديث أساليب التدريس لتشمل التطورات العلمية والتكنولوجية، وتعزيز التفكير التحليلي وحل المشكلات لدى الطلبة.
- تشجيع الأنشطة اللامنهجية وغير الأكاديمية (مثل النوادي، والأنشطة الرياضية، والوظائف بدوام جزئي) لتنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب، مثل الطموح والصبر والعمل الجماعي.

الفصل السابع

الاستنتاجات

الاستنتاجات

يُحلل تقرير العامين (2024 - 2025) الحالي بيئة ريادة الأعمال في الأردن ضمن إطار تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM). وتُظهر النتائج، بشكل عام، تحسناً ملحوظاً في ريادة الأعمال في البلاد ومن الجدير بالذكر أن إجمالي نشاط ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة (TEA) قد ارتفع بنسبة 34% بين عامي 2023 و2024. ويُعزى هذا الارتفاع إلى انتعاش أنشطة الشركات الناشئة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تدخلات لمعالجة التحديات المتعلقة بالاستدامة، والحصول على التمويل، والفجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال.

شهدت منظومة ريادة الأعمال تطوراً واضحاً بفضل تدخلات حكومية، أبرزها تأسيس وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDDE)، وتطبيق السياسة العامة لريادة الأعمال (2021-2027)، والتي تهدف إلى تسريع الإصلاحات التنظيمية وتحقيق التحول الرقمي وتسهيل الوصول إلى التمويل المالي. كما ساعد تطوير البنية التحتية ودعم الابتكار على تهيئة بيئة أكثر إنتاجية للشركات. ومع أن جهود إشراك المرأة وتمكينها في هذا المجال تسير في الاتجاه الصحيح، إلا أن ضمان استدامة مشاريعها على المدى الطويل لا يزال يتطلب المزيد من العمل.

رغم الجهود المبذولة، لا تزال استدامة الأعمال تمثل تحدياً، فقد تراجع نسبة ملكية الشركات القائمة (EBO) من 7% في عام 2023 إلى 5% في عام 2024، مما يُشير إلى أن العديد من الشركات الناشئة تُخفق في التحول إلى شركات مستقرة وطويلة الأمد. ويشير التقرير إلى ضرورة تعزيز الدعم المالي وتوفير الإرشاد خصوصاً في مجالات تمكين الاستدامة مثل تسويق البحث والتطوير، وذلك لتعزيز ديمومة الأعمال. وأيضاً تحسين بيئة ريادة الأعمال تتطلب تطوير تعليم ريادة الأعمال، واعتماد تدخلات تنظيمية أكثر فعالية، وزيادة شمولية النوع الاجتماعي.

ولضمان استمرارية وتقدم ريادة الأعمال في الأردن، يدعو التقرير إلى اعتماد سياسة شاملة تُركز على ما يلي:

- توسيع فرص الوصول إلى التمويل من خلال رأس المال الاستثماري، وبرامج القروض، وبرامج الشمول المالي.
- تعزيز تعليم ريادة الأعمال من خلال دمج الابتكار، وحل المشكلات، وإدارة الأعمال في المناهج الأكاديمية.
- تعزيز جهود تسويق البحث والتطوير (R&D) من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال.

- العمل على إيجاد بيئة أعمال محفّزة من خلال وضع لوائح وتنظيمات مرنة لريادة الأعمال، تُسهم في إزالة العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات أمام رواد الأعمال.
- تعزيز ودعم شمولية الجنسين من خلال توفير تمويل مُستهدف، وبرامج تدريبية وإرشادية لرائدات الأعمال.
- تعزيز استدامة الأعمال للتجارية من خلال إدخال آليات دعم طويلة الأمد، مثل تمويل ما بعد الإطلاق، والبرامج الإرشادية، والدوافع الضريبية للأعمال التجارية التي تستمر لأكثر من ثلاث سنوات.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق من خلال تسهيل الشراكات التجارية، ودعم المشاركة في المعارض التجارية الدولية، ودمج رواد الأعمال الأردنيين في منصات التجارة الإلكترونية العالمية.
- تطوير مؤشرات استدامة الأعمال لتقييم معدلات النجاح طويل الأمد للشركات الناشئة وتحسينها، بما يضمن استمرار تطوير المنظومة.
- الاستفادة من بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال وتوسيع نطاق استخدامها لبناء قاعدة بيانات لريادة الأعمال متينة، تُقدم رؤى أعمق لصانعي السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة لتتبع الاتجاهات، وقياس أثر السياسات، واتخاذ قرارات مبنية على البيانات. إن تعزيز تحليل ونشر نتائج المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) من شأنه أن يُعزز التخطيط الاستراتيجي والتدخلات المُستهدفة لدعم ريادة الأعمال في الأردن.
- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) في الأردن إجراء استبيانات سنوية لبناء قاعدة بيانات لريادة أعمال متينة، تُساعد صانعي السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة على تتبع الاتجاهات، وقياس آثار السياسات، واتخاذ قرارات مدروسة.
- في الختام، يمكن للأردن أن يبرز كقائد إقليمي في مجال ريادة الأعمال والابتكار، ويُحفّز النمو الاقتصادي، ويُوفر فرص العمل، ويُحقق ازدهارًا مستدامًا، إذا تمكن من البناء على مكامن قوته والتصدي للتحديات القائمة. لذلك، فإن نتائج هذا التقرير توفر إطارًا عمليًا يُمكن صانعي السياسات والمعنيين من رسم استراتيجيات فعّالة لتحقيق هذا الهدف.

الملحق أ: التفاصيل الفنية لاستبيان تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) في الأردن

الجدول أ1:- المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) في الأردن، 2024: ورقة عمل ميدانية لاستبيان السكان البالغين واستبيان الخبراء الوطنيين

بيانات استبيان السكان البالغين (APS)	خصائص عينات استبيان السكان البالغين (APS)
بالغون تتراوح أعمارهم بين 18-99 عامًا ويقيمون في الأردن	السكان المستهدفون
6,340,709 شخصًا	حجم السكان المستهدفين
2042 شخصًا	حجم العينات
عينة عشوائية طبقية	تصميم العينات
عشوائية	نوع العينات
95%	مستوى الثقة
خطأ عينة بمقدار $\pm 2.5\%$	خطأ العينات
8/2024	فترة أخذ العينات
وجهًا لوجه	طريقة المقابلة
انتقاء عشوائي للمنزل من قائمة	منهجية أخذ العينات
شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية (NAMA)	تنفيذ العمل الميداني
شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية (NAMA)	تسجيل البيانات وإنشاء قاعدة بيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
الجامعة الألمانية الأردنية (GU)	الإشراف ومراقبة الجودة والتحقق النهائي
بيانات استبيان الخبراء الوطنيين (NES)	خصائص عينات استبيان الخبراء الوطنيين (NES)
خبراء في تسع مجالات لريادة الأعمال	السكان المستهدفون
40 خبيرًا	العينة
عينة عرضية	نوع العينة
2024/7-6	فترة أخذ العينات
عبر الإنترنت	طريقة المقابلة
الفريق الوطني الأردني التابع للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)	تنفيذ العمل الميداني
الفريق الوطني الأردني التابع للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)	تسجيل البيانات وإنشاء قاعدة بيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

كشركة اتحادية، تدعم GIZ الحكومة الألمانية في تحقيق هدفها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.

الناشر:

الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ GmbH)

المكاتب المسجلة:

بون وإشبورن، ألمانيا

Friedrich-Ebert-Allee 40

D-53113 Bonn, Germany

الهاتف: +49 228 44 60-0

فاكس: +49 228 44 60-17 66

Dag-Hammarskjöld-Weg 1-5

D-65760 Eschborn

الهاتف: +49 61 96 79-0

فاكس: +49 61 96 79-11 15

البريد الإلكتروني: info@giz.de

الموقع الإلكتروني: www.giz.de

المؤلفون:

د. أحمد الشواورة، الجامعة الألمانية الأردنية

د. ميساء عمّوري، الجامعة الألمانية الأردنية

د. أحمد المهدي، الجامعة الألمانية الأردنية

د. علاء خليفة، الجامعة الألمانية الأردنية

د. غسان أوميت، منتدى الاستراتيجيات الأردني

نيابة عن:

الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والاتحاد الأوروبي (EU)

تم إنتاج هذا المنشور بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والاتحاد الأوروبي (EU). يتحمل GIZ وحده مسؤولية محتواه، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر BMZ أو الاتحاد الأوروبي.

